

المحتويات

3	مقدمة
5	تعريف المناطق الصفراء
7	وضع المناطق الصفراء على ضوء اتفاقيات التسوية
7	تقاسم الصلاحيات الأمنية والمدنية
8	القيود على البناء
9	منطقة المواصي
1	0	شاطئ المواصي
1	0	التوزيع الجغرافي للمناطق الصفراء
1	0	المنطقة الصفراء شمال بيت لاهيا
1	1	منطقة أبو مدين
1	1	المنطقة الصفراء بدير البلح
1	1	تل زعرب
1	1	حي السلام(حي بينا)
1	1	المنطقة الصفراء في محيط معبر رفح
1	2	منطقة المواصي
1	2	الخصائص الجغرافية والسكانية لمنطقة المواصي
1	3	أولاً: مواصي خان يونس
1	4	الخدمات والمرافق العامة
1	5	ثانياً: مواصي رفح
1	7	الخدمات والمرافق العامة
1	9	الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق الصفراء بقطاع غزة
2	0	تجريف ومصادرة الأراضي
3	1	إغلاق الطرق ونصب الحواجز

4	2.....	حظر البناء والتطوير
4	6.....	التفتيش وإتلاف المعدات والمزروعات
4	9.....	إطلاق النار باتجاه المدنيين وضربهم واعتقالهم
6	2.....	صدم المواطنين من قبل سيارات الجيش والمستوطنين
6	6.....	اقتحام مرافق الصيادين
6	9.....	خلاصة
71		ملحق رقم (1) الاستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة

مقدمة

في الثالث عشر من سبتمبر 1993 وقعت اتفاقية إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، والتي كانت الأساس لتوقيع اتفاقيتي التسوية المرحلية في القاهرة (4مايو 1994) وواشنطن (28سبتمبر1995) وغيرهما من الاتفاقيات التي وقعها الجانبان. وبموجب اتفاقيات التسوية المرحلية أعادت إسرائيل انتشار قواتها في مناطق من الأراضي الفلسطينية المحتلة ابتداء من 4 مايو 1994، وأقيمت فيها السلطة الوطنية الفلسطينية.

تتناول هذه الدراسة موضوع ما يسمى بـ "المناطق الصفراء" في قطاع غزة والتي تعتبر من أهم القضايا التي أفرزتها اتفاقيات التسوية المرحلية. فمذ بدء تطبيق الإتفاقية الانتقالية حول قطاع غزة وأريحا في مايو 1994 على أرض الواقع، يواجه المدنيون الفلسطينيون في تلك المناطق بشكل يومي عوائق ومصاعب جمة تتعلق بممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي القمعية بحقهم من سيطرة على أراضيهم ومصادرتها عنوة، وفرض عزلة جغرافية عليهم عبر إغلاق الطرقات المؤدية إلى هذه المناطق، مما يعيق الوصول إليها أو الخروج منها. كما تمتد الانتهاكات الإسرائيلية لتشمل مدهمة الأراضي الزراعية التي تتميز بها تلك المناطق وإتلاف المزروعات والأشجار ومنع البناء والتطوير في البنية التحتية بهدف تضييق الخناق على المدنيين الفلسطينيين. وعدا عن محاولات السيطرة على الأراضي التي تنفذها قوات الاحتلال ومجموعات المستوطنين، يقوم المستوطنون بممارسات استفزازية ضد المدنيين الفلسطينيين، تهدد أمنهم وسلامتهم الشخصية، تحت حراسة قوات الاحتلال. وتشمل هذه الممارسات الاعتداء بالضرب على المواطنين ودهسهم بسيارات يقودها مستوطنون على الطرق الرئيسية التي تصل المستوطنات بالأراضي الإسرائيلية. وفي كثير من الحالات يتعرض المدنيون للاعتقال من قبل الجنود الإسرائيليون على الحواجز العسكرية وقرب المستوطنات.

وتأتي هذه الدراسة بناءً على الأهمية التي يوليها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان للانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني. وتسلط الدراسة الضوء على ما يسمى بـ "المناطق الصفراء" في

قطاع غزة، وانتهاكات حقوق الإنسان فيها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية ومجموعات المستوطنين. وعلى خطورة تلك الانتهاكات، إلا أنها لم تحظ بتغطية إعلامية وافية، خصوصاً على المستوى الدولي، ولم توظف تلك الانتهاكات بقدر ملائم في المحافل الدولية.

وتستعرض الدراسة الاتفاقية الفلسطينية - الإسرائيلية التي أفرزت "المناطق الصفراء"، ومن ثم تتناول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للسكان فيها. أما الجزء الأعظم من الدراسة فقد خصص لتوضيح الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في تلك المناطق منذ بدء تنفيذ مراحل إعادة الانتشار لقوات الاحتلال في مايو 1994 وحتى نهاية عام 1998. ويتم التركيز بشكل خاص على ما يعرف بمنطقة "المواصي" في رفح و خان يونس، نظراً للأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة التي غدت مطعماً استيطانياً إسرائيلياً رئيساً في قطاع غزة.

وتعتمد الدراسة بشكل أساسي على أرشيف وحدة البحث الميداني في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حيث توظف الوحدة حيزاً واسعاً من عملها لرصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في قطاع غزة. كما تعتمد الدراسة جزئياً على بعض المصادر الأخرى من تقارير وأخبار صحفية ولقاءات مع المواطنين الفلسطينيين المقيمين في المناطق الصفراء. ومع ذلك يقر المركز بأن الدراسة لا تغطي بالحصص جميع الانتهاكات الإسرائيلية خلال الفترة قيد البحث، إنما تتناول أهم تلك الانتهاكات.

تعريف المناطق الصفراء

قسمت اتفاقيات التسوية المرحلية الأراضي الفلسطينية المحتلة وصنفتها عدة تصنيفات جغرافية حسب وجهة النظر الإسرائيلية الأمنية، للتمكن من السيطرة على تلك الأراضي وضمان تفتيت وحدتها الجغرافية. وبموجب اتفاقية التسوية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة (واشنطن 1995) قسم قطاع غزة إلى أربع وحدات جغرافية:

الوحدة الأولى: الأراضي الفلسطينية التي تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة وتتولى شؤونها المدنية والأمنية السلطة الوطنية الفلسطينية. وتشمل هذه الوحدة جميع مدن قطاع غزة ومخيماته ومعظم قراه، يفصل بينها المستوطنات الإسرائيلية التي تنتشر على امتداد القطاع، والطرق الجانبية التي تخترق الأراضي الفلسطينية وتصل المستوطنات بأراضي إسرائيل داخل الخط الأخضر.

الوحدة الثانية: الأراضي الفلسطينية التي تخضع للسلطة الإسرائيلية الكاملة وتشمل:

- (1) المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت على حساب الأراضي الفلسطينية منذ الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة في العام 1967، وهي منتشرة على امتداد قطاع غزة في الجنوب والشمال والوسط وعددها 18 مستوطنة¹، تشكل ما نسبته 11.8% من مساحة قطاع غزة الإجمالية.²
- (2) المناطق الأمنية التي تحيط بالمستوطنات الإسرائيلية، وهي أراضي حكومية زراعية يقوم بفلاحتها مواطنون فلسطينيون منذ عشرات السنين وكانوا يسدون الأقساط المالية المستحقة عليهم للسلطات الإسرائيلية ولا يزالوا يسددونها لمؤسسات السلطة الوطنية. تخضع هذه الأراضي للسيادة الإسرائيلية الأمنية ولكن لا يحق لها تغيير ملامحها الطبيعية قبل الاتفاق بشأنها في مفاوضات الحل النهائي.

¹ لا يحتسب في هذا العدد منطقة ايرز الصناعية شمالي قطاع غزة.

² انظر ملحق هذه الدراسة حول المستوطنات في قطاع غزة.

(3) منطقة القواعد العسكرية الإسرائيلية، وهي منطقة عسكرية في قطاع غزة على طول الحدود المصرية، وحددتها الخارطة المرفقة رقم 2 المرفقة بالاتفاقية بالخط الأزرق وظللت باللون الأحمر الوردي. وتخضع هذه المنطقة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، وتعتبر قرية الدهاينة جزءاً منها.³

الوحدة الثالثة: مناطق تخضع لسيطرة فلسطينية – إسرائيلية مشتركة وتشمل:

(1) الطرق الجانبية للمستوطنات: وهي ثلاث طرق رئيسية تصل المستوطنات الإسرائيلية داخل قطاع غزة بإسرائيل (طريق كيسوفيم – غوش قطيف، طريق صوفا – غوش قطيف، وطريق كارني – نتساريم). للسلطات الإسرائيلية كامل المسؤولية الأمنية على هذه الطرق، وتعمل الدوريات الإسرائيلية – الفلسطينية المشتركة عليها بقيادة المركبة الإسرائيلية.

(2) المحيط الأمني: ويمتد على طول الحدود الشرقية والشمالية داخل قطاع غزة. للشرطة الفلسطينية مسؤولية الحفاظ على الأمن داخل هذا المحيط، ويتم تنسيق النشاطات الأمنية المباشرة لكلا الطرفين عن طريق مكتب التنسيق اللوائي (DCO) ذي العلاقة.

الوحدة الرابعة: المناطق الصفراء التي أفرزتها الاتفاقية، وهي أراضٍ زراعية حكومية وخاصة من حيث الملكية، منتشرة في بقع جغرافية على امتداد قطاع غزة. تقع هذه المناطق بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية وتخضع للسيادة الأمنية الإسرائيلية الكاملة، وتمارس السلطة الوطنية الفلسطينية فيها صلاحيات مدنية فقط. وقد آثرت إسرائيل الاحتفاظ بالصلاحيات والشئون الأمنية لهذه المناطق بهدف الحفاظ على حدود المستوطنات وبهدف الربط ما بين المستوطنات والمناطق الأمنية التي تخضع للسيادة الأمنية الإسرائيلية وتسهيل الوصول لها.

³ قرية الدهينية هي عبارة عن موقع عسكري إسرائيلي تأسس عام 1982، ويقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة رفح على الحدود المصرية. ويتواجد بهذا الموقع حالياً حوالي 500 جندي من قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، وتم فيما بعد استيعاب أعداد كبيرة من الهاربين المشتبه بتعاونهم مع السلطات الإسرائيلية من أبناء قطاع غزة، ويعيش حالياً عدد كبير من هؤلاء المتعاونين وأسرهم داخل هذا الموقع الذي يطلق عليه قرية الدهينية.

وضع المناطق الصفراء على ضوء اتفاقيات التسوية

إحدى النقاط الرئيسية التي ركزت عليها الحكومة الإسرائيلية في مفاوضاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية والتي تعتبر من الثوابت في السياسة الإسرائيلية هي مسألة المستوطنات التي آثرت إسرائيل الإحتفاظ بها، وتوسيع المناطق التي تحيط بها بهدف ضمها لاحقاً. لقد تعرضت اتفاقيتنا التسوية المرحلية (اتفاقية التسوية المرحلية حول قطاع غزة ومنطقة أريحا التي وقعت في أيار 1994، لاحقاً اتفاقية القاهرة، والاتفاقية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة في واشنطن أيلول 1995، لاحقاً اتفاقية واشنطن)، بنفس القدر وناقشت وضع المناطق الصفراء بقطاع غزة والترتيبات الأمنية والمدنية الخاصة بهذه المناطق. لذلك تجدر الإشارة إلى أننا سوف نعتمد في مناقشتنا للاتفاقيات على اتفاقية واشنطن التي وقعت في العام 1995، وجاءت تأكيداً لما ورد في اتفاقية القاهرة التي وقعت في العام 1994.

تقاسم الصلاحيات الأمنية والمدنية

تحتل المناطق الصفراء بقطاع غزة موقعاً إستراتيجياً وأمناً مهماً بالنسبة للسلطات الإسرائيلية، لذلك قسمت المسؤولية في إدارة هذه المناطق على نحو مشترك، حيث احتفظت إسرائيل بالصلاحيات الأمنية بينما تولت السلطة الفلسطينية الشؤون والصلاحيات المدنية. ويتضح ذلك جلياً من الفقرة 4أ من المادة السادسة تحت عنوان "ترتيبات أمنية في قطاع غزة"، من الملحق الأول (بروتوكول حول إعادة الإنتشار والترتيبات الأمنية) من إتفاقية واشنطن. ففي المناطق المرسومة بخط أصفر متقطع ومظلمة باللون الأصفر على الخارطة المرفقة رقم "2" (ويطلق عليها هنا إسم "المنطقة الصفراء")، وبدون الانتقاص من السلطة الفلسطينية، يتم تقاسم المسؤولية على النحو التالي:

- 1- السلطات الإسرائيلية سوف يكون لها المسؤولية والصلاحيات العليا بالنسبة للأمن.
- 2- وسيكون للمجلس الفلسطيني المسؤولية والصلاحيات عن الشؤون المدنية.
- 3- بالنسبة للمنطقة الصفراء سيتم تطبيق التعاون والتنسيق في الشؤون الأمنية بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة.

لقد حرصت إسرائيل من خلال هذا التقاسم في الصلاحيات ليس فقط على إبقاء المستوطنات وحماتها بمفردها، إنما أيضاً ضمان استمرار السيطرة الأمنية الإسرائيلية على مناطق واسعة من الأراضي القريبة من المستوطنات (المناطق الصفراء). وبموجب الفقرة 4 ب من المادة نفسها فإن "دخول رجال الشرطة الفلسطينية إلى المنطقة الصفراء ونشاطاتهم فيها يمكن أن تجري كما هو متفق عليه من خلال مكتب التنسيق اللوائي (DCO) .

القيود على البناء

لم تكتفِ السلطات الإسرائيلية بالتحكم بزمam الأمور الأمنية فقط بل وضعت شروطاً مجحفة من شأنها التدخل في الحياة المدنية لسكان المناطق الصفراء. وحسب المادة 12 من الملحق الأول في الاتفاقية حول التخطيط والبناء وتقسيم المناطق، فإن:

- 1- المباني والمنشآت القائمة والمعالم الحضارية الطبيعية والإصطناعية في قطاع غزة ضمن مسافة 100 متر من الخط الحدودي، سوف تبقى على ما هو عليه في الوقت الراهن.
- 2- في نطاق 500 متر من المحيط الأمني والمنطقة الصفراء، فإنه يمكن إقامة مبان ومنشآت وفقاً للشروط التالية:

- يمكن إقامة بناية أو منشأة على قطعة أرض لا تقل مساحتها عن 25 دونم.
- مثل هذه البناية أو المنشأة لا تتجاوز طابقين بحجم لا يزيد عن 180 متر مربع لكل طابق.
- المجلس سوف يحافظ على الطابع الزراعي السائد في المناطق المتبقية للمحيط الأمني.
- لن يتم إقامة مبان أو منشآت على جانبي الطرق الجانبية حتى مسافة 75 متراً من وسط الطريق.

لقد أرادت إسرائيل من خلال هذه الشروط تقييد الحياة المدنية للسكان الفلسطينيين في تلك المناطق والحيلولة دون تطويرها والإبقاء عليها بأقل كثافة سكانية ممكنة، حيث يشكل السكان العقبة الرئيسية في وجه مخططات إسرائيل في الاستيلاء على الأرض الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، ما هي إمكانيات البناء التي أتاحتها الاتفاقية على بعد 500 متر من حدود المنطقة الصفراء، علماً بأن متوسط عرض المنطقة

الصفراء (بمنطقة المواصي مثلاً) تقدر بأقل من 1000 متر؟ وكيف يمكن البناء على قطعة أرض لا تقل مساحتها عن 25 دونماً، علماً بأن أن الملكية للأراضي في المنطقة مفتتة. والجواب في كل الأحوال انه لن يتم البناء مطلقاً.

منطقة المواصي

تطلق هذه التسمية على منطقة زراعية تعتبر من أكثر أراضي قطاع غزة خصوبة، وتقع على امتداد شاطئ خان يونس ورفح. وتعتبر المواصي جزءاً من "المناطق الصفراء" ولكن نظراً لأهميتها بالنسبة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وبصفتها بؤرة للتوتر فقد خصص لها حيز من الاتفاقية، ووضعت تحت ترتيبات أمنية ومدنية خاصة تختلف عن باقي المناطق الصفراء بقطاع غزة. فبينما تتولى السلطة الفلسطينية المسؤولية والصلاحيات عن النظام العام للفلسطينيين والشئون المدنية، تتولى السلطات الإسرائيلية المسؤولية والصلاحيات الأمنية الداخلية وفق ما أكدته بند(ج) من الفقرة الرابعة (المنطقة الصفراء) من اتفاقية واشنطن. وبهدف ممارسة مسؤولية وصلاحيات النظام العام الفلسطيني، فإن الشرطة المدنية الفلسطينية بالزي الرسمي، رجال (الشرطة) يمكن أن يدخلوا إلى منطقة المواصي بعد تنسيق تحركهم والمصادقة عليها عبر مكتب التنسيق اللوائي ذي العلاقة.

وبالرغم من الترتيبات الأمنية هذه، أكدت الاتفاقية على حق الفلسطينيين في الحركة من وإلى المواصي من خلال ثلاث طرق رئيسية. فبموجب البند(ب) من الفقرة 5 (منطقة المواصي)، سيتم السماح للفلسطينيين بالوصول إلى منطقة المواصي كما هو مرسوم على الخارطة المرفقة رقم 2 سيكون وفق الطرق التالية:

- 1) رفح- تل السلطان- المواصي
- 2) خان يونس- قرية الباهر
- 3) دير البلح- على طول الشاطئ إلى المواصي

شاطئ المواصي

نصت الاتفاقية على حق السلطة الفلسطينية بتشغيل مساحة ضيقة من شاطئ المواصي بطول لا يتجاوز 5 كيلومترات ويعرض لا يتجاوز 100 متراً من الشاطئ إلى الشرق حتى الطريق الساحلي، أي في شريط ضيق جداً لا تتعدى مساحة العرض فيه أكثر من 100 متر. ويدخل في نطاق هذا الشريط أرصفة رفح وخان يونس. جدير بالذكر أن طول شاطئ المواصي يصل إلى 12 كيلومتراً، أي أن المساحة المستغلة سوف تكون فقط بنسبة 40٪ من مساحة الشاطئ وفق ما أكدته البند ج من الفقرة 5 (منطقة المواصي).

وسوف يتم تشغيل شاطئ المواصي للأغراض المدنية من قبل الجانب الفلسطيني بهدف تطويره واستغلاله اقتصادياً في مجالات الرياضة والترفيه، وتشغيل منشآت الأغذية، وتوسيع الأرصفة، وتوسيع المرافق للصيادين مثل مكاتب ومخازن ومرافق تخزين باردة. وسيقوم المجلس بصلاحياته المدنية عبر السلطات المختصة في فرض الضرائب ومنح رخص الأعمال التجارية وتحديد معايير الصحة وتطوير القطاع السياحي. وبموجب الفقرة نفسها "لن يكون ثمة بناء مواقع جديدة من جانب الإسرائيليين على طول الشاطئ."

التوزيع الجغرافي للمناطق الصفراء

تتوزع المناطق الصفراء بقطاع غزة في بقع جغرافية متناثرة على امتداد محافظات غزة، بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية في الشمال والوسط والجنوب.

المنطقة الصفراء شمال بيت لاهيا

وتقع إلى الشمال من قرية بيت لاهيا (شمال غزة)، في محيط مستوطنتي إيلي سيناي ودوغيت وشاطئ إيلي سيناي. وتضم المنطقة أراضٍ حكومية وخاصة (طابو)، وهي أراضٍ زراعية صالحة على مدار العام، غير مأهولة بالسكان عدا عن بعض التجمعات البدوية المتناثرة.

منطقة أبو مدين

تقع أراضي أبو مدين في وسط قطاع غزة، إلى الغرب من مستوطنة نتساريم التي أقيمت في المنطقة في العام 1972، ويحد المنطقة الصفراء من ناحية الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب أراضي أبو مدين، ومن الشمال أيضاً أرض أبو مدين. تقدر مساحة المنطقة الصفراء في محيط مستوطنة نتساريم بحوالي 350 دونماً، وهي أراضٍ زراعية مزروعة بأشجار العنب، ولا يوجد بالمنطقة تجمعات سكانية.

المنطقة الصفراء بدير البلح

تقع المنطقة الصفراء بدير البلح إلى الشرق من مستوطنة كفار داروم، حتى حدود الدفيئات الزراعية التابعة للمستوطنة المذكورة في الشرق على بعد 600 متر، ومن الشمال يحدها حي المحطة السكني، ومن ناحية الجنوب أراضٍ زراعية تابعة لمواطنين من دير البلح. والمنطقة عبارة عن أراضٍ زراعية تفصل ما بين مستوطنة كفار داروم الشرقية (الرئيسية التي تقع شرق الطريق العام) وبين الدفيئات الزراعية التابعة لها إلى الشرق منها، وذلك بهدف الربط بين المستوطنتين.

تل زعرب

تقع منطقة تل زعرب على الحدود الدولية مع مصر إلى الجنوب من رفح، وهي عبارة عن أراضي زراعية حكومية استولى عليها مواطنون بوضع اليد، وتقع هذه الأراضي في محيط موقع عسكري إسرائيلي.

حي السلام (حي بينا)

وتقع المنطقة الصفراء بحي السلام على الحدود الدولية المصرية إلى الشرق من منطقة تل زعرب.

المنطقة الصفراء في محيط معبر رفح

وتقع على الحدود الدولية مع مصر في محيط معبر رفح الحدودي في أقصى الحدود الجنوبية الشرقية.

منطقة المواصي

تقع منطقة المواصي في المنطقة الجنوبية الغربية لمحافظة قطاع غزة، على ساحل البحر الأبيض المتوسط بطول 12 كم، ابتداءً من الحدود الشمالية لها من حدود مدينة دير البلح وحتى الحدود المصرية في الجنوب، ويعرض متوسط قدره 1000 م. يحدها من الغرب البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق حزام من المستوطنات الإسرائيلية "مجمع مستوطنات غوش قطيف" بحيث تفصلها عن أراضي رفح و خان يونس. وتبلغ المساحة الإجمالية لمنطقة المواصي حوالي 11 ألف دونماً، تمثل حوالي 3٪ من مساحة قطاع غزة، وحوالي 70٪ من مساحة المناطق الصفراء التي تبلغ مساحتها حوالي 4.5٪ من مساحة قطاع غزة.

وتعتبر منطقة المواصي من أجمل الأماكن السياحية في قطاع غزة نظراً لموقعها المتميز على شاطئ البحر، حيث تنتشر الكثبان الرملية التي تميز المنطقة، وتشتهر بأشجارها المثمرة مثل أشجار النخيل والجوافة والمانجو والتين والزيتون. وتعتبر المنطقة هي المتنفس الوحيد لسكان محافظتي خان يونس ورفح نظراً لعدم وجود بدائل أخرى.

الخصائص الجغرافية والسكانية لمنطقة المواصي

تمتد منطقة المواصي من الشمال عند حدود مدينة ديرالبلح وحتى أقصى الجنوب، حدود مدينة رفح، أي أنها تشمل مدينتي خان يونس ورفح. لذلك تنقسم المواصي إلى منطقتين: الأولى، منطقة مواصي رفح وتقع غرب مدينة رفح؛ والثانية، منطقة مواصي خان يونس وتقع غرب مدينة خان يونس. ويبلغ عدد سكان المواصي في المنطقتين حوالي 4710 نسمة.⁴

⁴ دائرة الإحصاء المركزية، بيانات أولية عن التعداد السكاني لعام 1997، (مجموع السكان حسب التجمع السكاني في مواصي رفح و خان يونس).

أولاً: مواصي خان يونس

يبلغ عدد سكان مواصي خان يونس حوالي 3152 نسمة، مكونين ما مجموعه 550 أسرة،⁵ يتوزعون على ثلاث تجمعات رئيسية وهي :

حي الملاحه

ويقع إلى الشمال من الطريق المعبد القادم من خان يونس (شارع البحر) والمتصل بالطريق الساحلي، وتعود جذور هذا التجمع إلى قرية سكرير وقرية يبنة وعرب الوديدي داخل الخط الأخضر. يغلب على نوع الأبنية التي يقطنونها الطابع التقليدي البسيط الذي يتبع نظام الحوش وتنتشر أيضاً بيوت من البوص وجريد النخيل تستخدم مأوى للحيوانات ومخزن للأعلاف. وهناك تجمع للصيادين وأبنية من القش والجريد تفتقر إلى أبسط الخدمات الأساسية. ويقع هذا التجمع بمحاذاة الساحل وعلى جهة الشمال من الطريق المعبد القادم من خان يونس والمتصل بطريق الساحل.⁶

منطقة تل حنان

تقع إلى الجنوب من الطريق المعبد القادم من خان يونس (شارع البحر) المتصل بالطريق الساحلي. وينتمي أهالي المنطقة إلى آل النجار، آل زعرب، آل الشاعر، آل اللحام، آل الفرا، آل المجايدة، وآل شعث. وتتصف أبنية هذا التجمع بالتنوع حيث تجمع ما بين نظام البناء الحديث حيث الأسمنت المسلح، وهي أبنية من طابقين في العادة، وبين النظام التقليدي المكون من البلوك والاسبست.⁷

مواصي القراره والسطر الغربي(تل ريدان)

تقع إلى الشمال من مواصي خان يونس، ويقطنها آل العبادلة وآل الأسطل والأغا.⁸

⁵ دائرة الإحصاء المركزية، بيانات أولية عن التعداد العام للسكان الفلسطينيين حتى ديسمبر 1997، السكان والأسر حسب التجمع السكاني في محافظة خان يونس.

⁶ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول منطقة المواصي، 1998.

⁷ نفس المصدر.

⁸ نفس المصدر.

ويعتمد السكان المحليين في مواصي خان يونس على الزراعة بشكل أساسي ، إضافة إلى الصيد البحري كمصدر رزقٍ ثانٍ ، ولكن الصيد البحري فيها يواجه صعوبات جمة وعوائق كبيرة يضعها الاحتلال الإسرائيلي تحد من تطويره. ويستخدم المزارعون نظام الدفيئات البلاستيكية الزراعية ونظام الري بالتنقيط وكذلك يهتمون بزراعة الأشجار المثمرة كالنخيل والجوافة والحمضيات والمانجو والتين والزيتون. وتزرع الأراضي أيضاً بأنواع مختلفة من الخضراوات التي تروى من مصادر المياه الجوفية العذبة التي تتسم بها المنطقة ، وتعتبر منطقة المواصي مصدراً لتصدير الخضراوات إلى الخارج وباقي مناطق القطاع نظراً لجودتها. ولا تستغل جميع الأراضي الزراعية في منطقة مواصي خان يونس لأسباب أمنية حيث تقع بعض هذه الأراضي ضمن المناطق الأمنية التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة وبذلك تمنع السلطات الإسرائيلية فلاحتها وتطويرها.

الخدمات والمرافق العامة

تفتقر المنطقة بشكل عام للمرافق العامة باستثناء بعض العرائش المنصوبة على شاطئ البحر وتستغل كشاليهات للاصطياف بالصيف ، إضافة إلى مكتب الارتباط الفلسطيني الإسرائيلي المشترك الذي يقع غرب مخيم خان يونس. كما تفتقر المنطقة إلى أدنى الخدمات الأساسية العامة كمنطقة مواصي رفح ، باستثناء مدرسة تشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، تم افتتاحها في 1998/8/25 ، بعد مماطلات من قبل السلطات الإسرائيلية منذ العام 1994. ولا يوجد في المنطقة أدنى الخدمات الصحية فيضطر المواطنون لتلقى العلاج في العيادات الحكومية وعيادة الوكالة بخان يونس. أما بالنسبة للخدمات الدينية فيوجد ثلاثة مساجد يؤدي السكان الصلاة فيها.⁹

ويخدم المنطقة ثلاث طرق رئيسية ، وهي الطريق القادم من خان يونس باتجاه منطقة المواصي (شارع البحر) ، والطريق الساحلي القادم من دير البلح وهي طريق معبدة ، والطريق القادم من منطقة القرارة

⁹ نفس المصدر.

باتجاه مستوطنات غوش قطيف (طريق المطاحن). أما بقية الطرق فهي ترابية وعرة يستخدمها المزارعون عبر عربات الكارو للوصول لأراضيهم وبيوتهم.¹⁰

ويحصل سكان منطقة مواصي خان يونس على مياه الشرب بواسطة الآبار الجوفية التي يتم حفرها من قبل السكان بإمكانات خاصة، ولا تصل مياه الشرب من بلدية خان يونس بتاتاً بسبب عدم وجود شبكة مياه. ولا توجد في المنطقة شبكة كهرباء، ويعتمد السكان في إنارة بيوتهم على الغاز والكيروسين. ويستخدمون آبار الترشيح لتصريف المياه العادمة نظراً لافتقار المنطقة لشبكة مجاري.

ثانياً: مواصي رفح

يبلغ عدد سكان مواصي رفح حوالي 1558 نسمة،¹¹ يتوزعون في ثلاثة تجمعات سكانية على امتداد المنطقة بحيث يتركزون في أقصى الجنوب الغربي بمحاذاة ساحل البحر وبالقرب من الحدود المصرية مقابل مستوطنة رفح يام من الناحية الغربية. وهذه التجمعات السكنية هي:

القرية السويدية

وتعتبر أكبر تجمع سكاني في مواصي رفح حيث يقطنها حوالي 567 نسمة،¹² وتقع في الجنوب الغربي بمحاذاة الحدود الدولية مع مصر، مقابل مستوطنة رفح يام من الناحية الغربية. وتعود جذور هذا التجمع إلى قرية الجورة قضاء عسقلان، وقرية حمامة، وقرية اسدود قبل الهجرة القسرية على خلفية حرب العام 1948. ويعتمد غالبية سكان هذا التجمع على مصدر رزق رئيسي وهو مهنة الصيد البحري نظراً لعدم وجود بدائل أخرى، ولأنهم كانوا يمارسون هذه المهنة قبل الهجرة نظراً لوقوع قريتهم الأصلية على ساحل البحر المتوسط. كما يعمل عدد من أهالي المنطقة في الأجهزة الحكومية للسلطة الوطنية

¹⁰ نفس المصدر.

¹¹ دائرة الإحصاء المركزية، بيانات أولية حول التعداد العام للسكان الفلسطينيين حتى ديسمبر 1997، السكان والأسر حسب التجمع السكاني في محافظة رفح.

¹² نفس المصدر.

الفلسطينية، ويعمل عدد آخر في الزراعة. وشأنها شأن باقي المخيمات الفلسطينية في الضفة والقطاع والشتات، يغلب على أبنية المواطنين في هذه المنطقة طابع بيوت المخيمات الفلسطينية حيث تبنى من حجر البلوك وتغطى بالأسبست أو الزينكو، وصممت على شكل صف من الغرف المتلاصقة يحيطها سور خارجي، من صفائح الزينكو عادة، مكوناً ما يسمى بالحوش.

عزبة الشالفة

وتضم عزبة البردويل وعزبة زعرب وعزبة البدو، وتقع هذه العزب إلى الشمال من الطريق القادم من رفح المؤدي للبحر. ويعمل سكان هذا التجمع في مهنة الزراعة والصيد البحري، ويغلب على نوع الأبنية السكنية التي يقطنونها أيضاً طابع بيوت المخيمات الفلسطينية.¹³

عزبة الندى

يقع هذا التجمع بمحاذاة الطريق القادم من رفح باتجاه شاطئ البحر من الجهة الجنوبية مقابل مستوطنة رفح يام، وينتمون إلى آل الندى، ويعملون في مهنتي الزراعة والصيد البحري. بنيت معظم أبنية هذا التجمع من الخرسانة المسلحة التي ينتشر استخدامها في أنحاء قطاع غزة، ولا يزيد ارتفاع الأبنية عن الطابقين نظراً لعدم سماح سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالتطوير والبناء فيها على مدى سنوات الاحتلال. كما يوجد في المنطقة عدد من البيوت القديمة بنيت في فترة الإدارة المصرية لقطاع غزة قبل العام 1967.

ويعتمد سكان المنطقة في حياتهم اليومية بشكل أساسي على الزراعة المحلية نظراً لخصوبة الأرض التي تتميز بها منطقة المواصي بشكل عام. وتزرع معظم الأراضي بالخضراوات مثل الطماطم والبطاطا والخيار والبادنجان والفاصوليا والفلفل الأخضر، حيث تشكل المنطقة مصدراً لتصدير الخضراوات إلى باقي مناطق القطاع. كما تشتهر المنطقة بالأشجار المثمرة التي تمتد على طولها، كأشجار النخيل والمانجو والجوافة والتين والزيتون وأنواع الحمضيات. ويستخدم المزارعون في هذه المنطقة الأساليب الحديثة في الزراعة مثل الدفيئات البلاستيكية ونظام الري بالتنقيط والأسمدة الكيماوية والعضوية. ويعتمد المزارعون في ري

¹³ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول منطقة المواصي، 1998.

مزرعاتهم على الآبار الارتوازية القريبة جداً من سطح الأرض ويستخدمون لذلك مضخات صغيرة لضخ المياه. وتعتبر المياه في منطقة المواصي من أعذب المياه في قطاع غزة.

ورغم استغلال معظم الأراضي الزراعية في منطقة مواصي رفح من قبل المزارعين، إلا أنه يتبقى أراضٍ رملية غير مستصلحة ولكن بالإمكان إجلاء الرمل عنها والوصول إلى الأرض الطينية الصالحة للزراعة. ولا تستغل تلك الأراضي لعدة أسباب، إما لكونها حكومية، أو لأنها قريبة من المستوطنات الإسرائيلية تمنع سلطات الاحتلال استغلالها.

الخدمات والمرافق العامة

تفتقر المنطقة بشكل عام إلى الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، نظراً لإهمال سلطات الاحتلال الإسرائيلي لهذه المنطقة وحرمانها من التطوير في البنية الأساسية. وحتى بعد اتفاقية التسوية المرحلية، حرمت المنطقة من التطوير نتيجة للعراقيل التي وضعتها هذه الاتفاقية ومنع البناء في المنطقة على مساحة تقل عن 25 دونماً. وعلى ذلك تفتقر المنطقة لأي نوع من الخدمات التعليمية سواء كانت الحضانة أو الابتدائية أو الإعدادية أو الثانوية، ويذهب الطلاب من مواصي رفح إلى مدارسهم في مدينة ومخيم رفح. ويقدر عدد الطلاب بحوالي 450 طالباً وطالبة، يضطرون لقطع مسافات طويلة جداً¹⁴ للالتحاق بمدارسهم نتيجة لصعوبة المواصلات التي تؤدي للمنطقة أو لعدم مقدرة ذويهم من دفع أجور المواصلات لهم نتيجة تردي وضعهم الاقتصادي.

ويوجد في المنطقة مستوصف حكومي صغير يخدم التجمعات السكانية الثلاثة، وهو لا يكفي للمنطقة نظراً لصغره مقارنةً مع عدد السكان الذي يبلغ 1558 نسمة. ويضطر الأهالي لتلقي الخدمات الصحية في عيادة رفح الحكومية وعيادة الوكالة الغوث التابعة لمخيم رفح. ويوجد بالمنطقة فقط مسجد واحد يسمى مسجد الرحمة ويقع في التجمع الأول في القرية السويدية ويخدم باقي التجمعات.

¹⁴ استطاعت القنصل العام للسفارة السويدية من احتساب المسافة التي يقطعها طلاب المرحلة الابتدائية من القرية السويدية إلى مدارسهم في تل السلطان برفح بحوالي 8.2 كم ذهاباً وإياباً.

وتفتقر المنطقة للمرافق العامة بشكل عام، حيث يوجد مركز للشرطة البحرية على محاذة طريق الساحل ويبعد 300 متر تقريباً عن الطريق المعبدة المؤدية إلى رفح. كذلك يوجد مرسى سفن للصيد البحري بجواره ويحوى أبنية قديمة يعود تاريخ بنائها إلى ما قبل عام 1967، وهي غير صالحة ويمنع ترميمها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.¹⁵

وتكاد تكون البنية التحتية للمنطقة مدمرة نتيجة سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مدى العقود الثلاثة الماضية، فأهملت المنطقة نهائياً من كافة الخدمات الأساسية بهدف إخلائها من السكان وتهجيرهم للاستيلاء على الأرض وضمها للمستوطنات القريبة. ولم تسع السلطات الإسرائيلية على مدى سنوات الاحتلال لتطوير شبكة المياه القديمة، فظل جزء من السكان يعتمدون على الآبار الجوفية. ولا ترتبط المنطقة بشبكة المجاري، كما تفتقر نهائياً لشبكة كهرباء حيث يعتمد السكان على الإنارة بواسطة الغاز أو الكيروسين.

ويخدم المنطقة طريقان رئيسيان معبدان وهما: الطريق الساحلي شمال-جنوب قادم من مواصي خانيونس، وطريق آخر شرق-غرب يصل طريق الساحل مع طريق المستوطنات ويستمر شرقاً إلى رفح (تل السلطان). أما بقية الطرق فهي طرق قديمة كانت تستخدم من قبل لربط المستوطنات ببعضها مكونة كتلة مستوطنات غوش قطيف.¹⁶

¹⁵ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول منطقة المواصي.

¹⁶ نفس المصدر.

الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق الصفراء بقطاع غزة

دأبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 إلى تغيير الملامح الطبيعية للأراضي المحتلة وخلق حقائق جديدة فيها من خلال غرس كتل من المستوطنات الإسرائيلية في قلب هذه الأراضي وتفريغ سكانها الأصليين من داخلها تمهيداً للاستيلاء الكامل عليها مستقبلاً. ولا تزال النية مبيتة والهدف السامي الذي تسعى إليه الحكومة الإسرائيلية قائم حتى بعد توقيع اتفاقيات السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية. بل لقد استعرت وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة عما كانت عليه قبل توقيع الاتفاقيات.

ويتضح جلياً مدى الحرص الإسرائيلي وجدية التفكير في التوسع الاستيطاني من خلال ما أفرزته اتفاقيات التسوية المرحلية، والتي أفرزت ما يسمى بالمناطق الصفراء المحاذية للمستوطنات الإسرائيلية. لقد أبقّت الاتفاقية مساحات شاسعة حول هذه المستوطنات ووضعتها تحت ترتيبات خاصة بحيث تكون للسلطات الإسرائيلية السيطرة الأمنية عليها. ومنذ بدء عملية إعادة انتشار قوات الاحتلال في قطاع غزة، ارتفعت وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في المناطق الصفراء. ولا يمكن فهم هذا التصعيد إلا كمحاولة مستمرة من قبل قوات الاحتلال لخلق ظروف معيشية لا تطاق لسكان هذه المناطق وإجبارهم على ترك الأرض لإحكام السيطرة عليها.

يرصد هذا الجزء من التقرير الانتهاكات الإسرائيلية بعد توقيع اتفاقية التسوية المرحلية الأولى في مايو 1994 وتنفيذ مراحل إعادة انتشار قوات الاحتلال في قطاع غزة. وتتمثل هذه الانتهاكات في سبعة أشكال وهي:

- 1- تجريف الأراضي.
- 2- إغلاق الطرق ونصب الحواجز.
- 3- حظر البناء والتطوير.
- 4- التفتيش وإتلاف المزروعات والمعدات.
- 5- إطلاق النيران والضرب والاعتقال.

6-عمليات دهن المواطنين.

7- اقتحام مرافئ الصيادين.

تجريف ومصادرة الأراضي

شهدت الأعوام الخمسة الماضية العشرات من حالات الانتهاك في المناطق الصفراء بقطاع غزة على مستوى تجريف ومصادرة الأراضي الفلسطينية تمهيداً للاستيلاء عليها وإقامة المستوطنات فوقها، أو ضمها للمستوطنات القريبة.¹⁷ وقد انتهجت السلطات الإسرائيلية أسلوباً منظماً في كيفية السيطرة على تلك الأراضي وتفريغها من سكانها الأصليين، بما في ذلك مضايقة أصحاب الأرض في الوصول إليها ومنع إدخال المواد والتطوير في بناء المساكن والمباني والمرافق العامة وتطوير البنية التحتية المتخلفة التي من شأنها مساعدة الأهالي على العيش.

وقد تصاعد مؤشر تجريف ومصادرة الأرض بشكل ملحوظ منذ العام 1994 وحتى نهاية العام 1998. ويلاحظ أن معظم الاعتداءات على الأراضي قد وقعت في منطقة المواصي برفح وخان يونس نظراً لما تشكله هذه المنطقة من مطامع إستيطانية لدى السلطات الإسرائيلية.

العام 1994

بتاريخ 1994/7/17، أقدم ضابط أملاك الحكومة الإسرائيلي برفقته قوة من الجيش الإسرائيلي وعدد من الجرافات بشق طريق استيطاني تربط مستوطنة نفيه دكالم الواقعة بالقرب من خانيونس، ويبلغ طول هذه الطريق حوالي 170م بعرض 18م، وقد تم اقتطاع هذه الطريق على حساب أراضي زراعية تابعة لعائلي النجار واللحم في منطقة المواصي.¹⁸

¹⁷ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وحدة البحث الميداني، تقارير وإفادات.

¹⁸ الجدير بالذكر أن ضابط أملاك الحكومة قام بإخطار الأهالي شفويّاً دون أي مستند مكتوب، وأخبرهم بأنه سيبدأ في شق الطريق قبل موعد التنفيذ بأسبوعين الأمر الذي لم يمكن العائلتين من تقديم اعتراض للمحكمة، وقد قام أحد أفراد العائلة ويدعى حافظ النجار بسؤال الضابط الإسرائيلي الذي تواجد في المكان وقت التنفيذ عن سبب التجريف فأفاده الضابط بأنه أخذ موافقة الأهالي المسبقة.

بتاريخ 13/9/1994، شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشق طريق استيطاني يصل بين مستوطنة نفيه دكاليم ومستوطنة كفار يام. وتمهيداً لذلك، اقتلعت قوات الاحتلال الأشجار في الأراضي التابعة لمواطنين من عائلتي النجار واللحام المنوي الاستيلاء عليها لإقامة الطريق. ولكن المواطنين الفلسطينيين تقدموا بشكوى للإرتباط الفلسطيني، وجرت مباحثات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وأوقف العمل بالطريق لحين التوصل لصيغة مشتركة بين الطرفين.

العام 1995

بتاريخ 11/6/1995، أكملت السلطات الإسرائيلية أعمالها التي كانت قد بدأت بها في العام الماضي، حيث بدأت شاحنات إسرائيلية بوضع الكركار والحصمة في الطريق الواصل بين مستوطنتي نفيه دكاليم وكفار يام، تمهيداً لشق الطريق الاستيطاني. وفي ساعة مبكرة من صباح يوم 13/6/1995، وصلت إلى المنطقة قوات معززة من الجيش الإسرائيلي وحاولت اقتحام المكان بالقوة واستكمال العمل بالطريق. لكن يقظة أصحاب الأرض حالت دون ذلك حيث تصدوا لجنود الاحتلال، وأبلغوا قوات الارتباط الفلسطيني التي وصلت في حوالي الساعة العاشرة صباحاً وكان الجنود الإسرائيليون قد نفذوا تمديد حوالي 80 متراً من الطريق بالحصمة. بعد حضور قوات الارتباط وقعت صدامات بين المواطنين والجنود الإسرائيليين الذين أطلقوا النار صوب المواطنين. وفي أعقاب مفاوضات بين قيادة الارتباط الإسرائيلي الفلسطيني المشتركة، تم التوصل لاتفاق يقضي بوقف العمل في الطريق لحين التوصل لحل نهائي للقضية.

وبتاريخ 15/9/1995، قامت قوات الجيش الإسرائيلي بشق طريق التفافي يربط ما بين مستوطنة كفار داروم شرق دير البلح والدفينيات الزراعية التابعة لها في الجهة الشمالية الشرقية من المستوطنة التي تبعد حوالي 600 متر، وذلك على حساب أرض المواطن رشدي عبد العزيز بشير. فقد قام الجنود الإسرائيليون خلال ساعات الليل بشق الطريق وسط الأرض، وهدموا السياج المحيط بها، وحين توجه المواطن المذكور

بسيارته إلى الأرض لرؤية ما يحدث ، منعه الجنود من الدخول بواسطة السيارة، حيث اضطر للسير على الأقدام للوصول للأرض. وهناك فوجي المواطن بشير باقتلاع حوالي 50 شجرة زيتون، بالإضافة إلى أشتال الباذنجان المزروعة في الأرض، وشاهد شق طريق بطول 40م وعرض 8م تمر من أرضه. توجه المواطن بشير إلى مقر الارتباط العسكري غرب مخيم خان يونس، الذين أخبروه بأن القوات المشتركة سوف تعين المكان في اليوم التالي، وأعطوه تصريح بدخول الأرض بواسطة سيارته، ولكن لم يحضر أحد.

وبتاريخ 1995/9/17، عادت قوة كبيرة من الجيش الإسرائيلي إلى منطقة تل الجنان للاستمرار بشق الطريق الاستيطاني الذي كانت قد بدأت العمل به في وقت سابق، وفرضت حصاراً عسكرياً على المنطقة، وشرعت برصف الطريق الواصل بين مستوطنتي كفار يام ونفيه دكاليم. وتصدى المواطنون لجنود الاحتلال وأبلغوا قوات الارتباط الفلسطيني التي حضرت للمكان، غير أن الجيش الإسرائيلي رفض السماح لهم بدخول المنطقة بحجة أنها منطقة عسكرية مغلقة. وبعد مفاوضات مضيئة دخلت قوات الارتباط المكان وكان العمل بالطريق ورصفها قد انتهى، ومن ثم غادرت قوات الارتباط الفلسطيني المكان دون فعل شيء.

وبتاريخ 1995/12/6، قامت الجرافات الإسرائيلية يرافقتها عدد كبير من الجنود الإسرائيليين بأعمال تجريف في أرض المواطن عبد القادر أبو هولي من سكان القرارة، وتقع قطعة الأرض في القسيمة رقم (5) بمحاذاة مستوطنة غوش قطيف. وقد تمكنت الجرافات الإسرائيلية من تجريف ما مساحته 400 متراً طولاً و 17 متراً عرضاً، قبل أن أن يتصل المواطنون بالارتباط العسكري الفلسطيني والاتفاق على وقف أعمال التجريف. ولكن بعد يومين وفي الثامن من ديسمبر، جددت قوات الاحتلال أعمال التجريف وأفرغت شاحنات إسرائيلية مادة الحصمة بالأرض المذكورة تمهيداً لرصفها. وفي اليوم التالي واصلت الشاحنات الإسرائيلية إفراغ حمولتها من الحصمة بالأرض، ووضعت كتل أسمنتية فيها. وبتاريخ

12/12 تواصلت الأعمال حيث حضرت الجرافات الإسرائيلية للمكان في محاولة لبسط الحصمة، ولكن بعد حضور قوات الارتباط المشتركة توصل الجانبان لحل يقضي بوقف الأعمال.¹⁹

وبتاريخ 1995/12/31، عادت قوات الاحتلال الإسرائيلي لتواصل أعمال التجريف في منطقة القرارة بالأرض التابعة لعائلة أبو هولي مقابل الشارع الرئيسي المؤدي إلى مستوطنة غوش قطيف، حيث تم تجريف حوالي 150 متراً طول وحوالي 5 متر عرض.²⁰

العام 1996

بتاريخ 1996/9/26، قامت قوات الاحتلال بتجريف قطعة أرض حكومية تقدر مساحتها بحوالي 60 دونماً، تقع ضمن المنطقة الصفراء شمال غرب مستوطنة نيتسر حزاني. وفي الأيام اللاحقة وضعت قوات الاحتلال سياجاً شائكاً حول الأرض المصادرة.

العام 1997

شهد العام 97 صعوداً لمؤشر الاستيطان وتجريف الأراضي في جميع أنحاء الأراضي المحتلة. وكانت حكومة الليكود التي وصلت إلى الحكم في أعقاب الانتخابات العامة في إسرائيل في 1996/5/29، قد شرعت بتكثيف نشاطاتها الاستيطانية وأطلقت العنان للمستوطنين لالتهام المزيد من الأراضي الفلسطينية.

بتاريخ 1997/4/23، قام أحد مستوطني مستوطنة كفار يام غربي خان يونس بإحاطة ما مساحته حوالي خمسة دونمات بالتلال الرملية بواسطة جرافة إسرائيلية، كما قام بإحاطتها بعدد من الأعمدة

¹⁹ وقد توقفت الأعمال الاستيطانية في هذه المنطقة حتى لحظة إعداد الإفادة في 20 ديسمبر 1995. (المصدر وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان).

²⁰ ويهدف فتح الشارع الجديد إلى جعل المواطنين الفلسطينيين يضطرون لاستخدام الطريق الجديدة بدل الطريق القديمة التي ستبقى للمستوطنين والجيش الإسرائيلي. وقد أوقف العمل بالطريق بعد حضور الارتباط الفلسطيني الذي أثبت أحقية المواطنين في ملكية الأرض المسجلة في الطابو. (المصدر، وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان).

الكهربائية، وذلك تحت نظر وحماية الجنود الإسرائيليون المتواجدين في المستعمرة، وأبراج المراقبة المحيطة بها. وبتاريخ 4/29، كانت بلدية خان يونس قد دعت إلى اعتصام جماهيري رداً على سياسة الاستيطان، شارك فيه شخصيات رسمية من السلطة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى الفعاليات الوطنية والإسلامية. وفي نفس اليوم، بدأت جولة مفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وتم التوصل إلى اتفاق يقضي بوقف أعمال التجريف، وإزالة السواتر الرملية، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل تاريخ 4/23، وإنهاء حالة التوتر بين الطرفين وانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من المنطقة المتنازع عليها، ووقف ممارسات جنود الاحتلال على حاجز التفاح إلى الغرب من مخيم خان يونس.²¹

بتاريخ 1997/6/15، بدأت جرافة إسرائيلية ترافقها قوة من المستوطنين المسلحين أعمال التجريف في أراضي فلسطينية محاذية لمستوطنة نتسر حزاني من الناحية الغربية في منطقة البركة جنوب دير البلح، تبلغ مساحتها حوالي 100 دونماً. وكان المستوطنون قد أحاطوا نحو 70 دونماً من تلك الأراضي بالأسلاك الشائكة قبل نحو ثلاثة أشهر. وعلى إثر تطور الموضوع، وزيادة حدة التوتر بين المواطنين الذين تجمعوا بكثافة في المكان للتصدي للمستوطنين، توصل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في الارتباط العسكري إلى تفاهم يقضي بإنهاء أعمال التجريف ومغادرة المواطنين المكان، على أن يبحث الموضوع في إطار لجنة الارتباط العسكري الفلسطيني الإسرائيلي.²²

²¹ أنظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ 27 أبريل 1997.

²² وفي اليوم التالي توجه للمنطقة حوالي 100 مواطن معهم رئيس بلدية دير البلح والعاملين في البلدية، وشاهدوا أعمال التجريف تتواصل وفور وصول المواطنين للمكان هرب المستوطن من المكان (سائق الجرافة) وقام المواطنين بخلع السياج المحيط بالأرض، وبعد حوالي خمسة دقائق حضر مستوطن يقود تراكاتور زراعي وأخذ يسب ويشتم المواطنين آمراً إياهم بمغادرة الموقع بالقوة، وقام بإطلاق النار على المواطنين -مما أصاب المواطن محمد إسماعيل السلقاوي 20 عاماً بعبارة ناري في الركبة- ويلاحق فيهم بواسطة التراكاتور محاولاً دهسهم، وفي هذه الأثناء وصل للمكان حضرت سيارات معززة من المستوطنين، وظلت المناوشات مستمرة لحين حضور قوة من الارتباط على رأسها المقدم خالد أبو العلا واللواء عبد الرزاق المجيدة وبدأت بالمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي وقد توصلوا لحل يقضي بحل المشكلة في إطار لجنة الارتباط الفلسطيني الإسرائيلي المشترك، وإنهاء حالة التوتر القائمة. (المصدر. وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان)

بتاريخ 1997/10/20، أحضر مستوطنان إسرائيليون من مستوطنة كفار يام على شاطئ بحر خان يونس جرافة وبدأت بتجريف قطعة أرض مساحتها حوالي 20 دونماً تقع بمحاذاة حمامات زراعية للمستوطنين. قطعة الأرض هي أرض حكومية يزرعها المواطن عبد الله حمدان الشاعر من سكان مواصي خان يونس كان قد استأجرها في العام 1974 من دائرة الأملاك الحكومية إبان فترة الاحتلال، وظل يدفع أقساطها لدائرة الأملاك حتى عام 1994. وقد تصدى المواطن الشاعر وأبناؤه للمستوطنين وأوقفوا عملية التجريف حتى حضرت قوات الارتباط المشتركة. وأخبره ضابط فلسطيني في الارتباط بأن الأرض تقع تحت السيادة الإسرائيلية، وقد تم التوصل لاتفاق يقضي بابتعاد المستوطنين عن الأرض مسافة 25 متراً.

بتاريخ 1997/12/14، وتحت حراسة جنود الاحتلال، قام المستوطنون بعملية تجريف في قطعة أرض مساحتها ثمانية دونمات تقع في القسيمة (1) قطعة أرض رقم (91) من أراضي تل جنان بمواصي خان يونس بمحاذاة الطريق العام الواصل بين مستوطنات غوش قطيف إلى الغرب من مستوطنة (جان أور). وقطعة الأرض هذه يفلحها المواطن صالح سليمان زعرب من خان يونس منذ العام 1963، بعد أن اشتراها من المواطن قاسم الفرا مقابل مبلغ من المال.²³

العام 1998

بتاريخ 1998/1/5، بدأت مجموعة من المستوطنين، تحرسهم قوة من جنود الاحتلال، بتجريف قطعة أرض تقدر مساحتها بـ 325 دونماً، تمهيداً للاستيلاء عليها. الأرض تقع في منطقة مواصي خان يونس [القسيمة (5) البلوك (92)] بمحاذاة مستوطنة نفيه دكاليم ويفصلها عن المستوطنة الطريق العام التابع

²³ تقدر مساحة هذه الأراضي 325 دونماً تقع في قطعة رقم 92 قسيمة 5 من أراضي تل جنان بمواصي خان يونس، ويتم تسديد الضرائب عنها منذ العام 1962 بواسطة عائلة الفرا. بتاريخ 97/10/5 حضر مسؤول مكتب أملاك الحكومة الإسرائيلي لقطعة الأرض المذكورة وسلم المواطن الفرا إخطاراً بإخلاء الأرض حتى تاريخ 97/10/10 بحجة أن الأرض حكومية. توجه المواطن المذكور لمكتب الارتباط (DCO) وقدم شكوى هناك، وسلمهم الإخطار وأوراق التوثيق التي تثبت أحقيته للأرض، كما تقدم بشكوى مماثلة للارتباط المدني الفلسطيني، ودائرة شؤون المفاوضات، ولكن بعد أسبوع من تسلّم الإخطار حضرت قوات من الجيش الإسرائيلي ليسلاً إلى الأرض وقامت بتقطيع وإتلاف ما مساحته 7 دونمات مزروعة بالخضار.

لمستوطنات غوش قطيف. وقد أسفرت أعمال التجريف عن تجريف ما مساحته 20 دونماً من تلك الأرض، قبل أن يتوصل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي لتفاهم مشترك يقضي بوقف التجريف.

بتاريخ 1998/1/21، قام مستوطنون تحت حراسة مشددة من جنود الاحتلال الإسرائيلي بأعمال تجريف في أراضٍ حكومية تقع غرب مدينة خان يونس بجوار مستوطنة نفيه دكالم من الجهة الشرقية تمهيداً للاستيلاء عليها.

بتاريخ 1998/1/28، أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على وضع حوالي عشر شاحنات من مادة الحصمة في قطعة أرض مساحتها 5 دونمات تعود ملكيتها للمواطن يوسف حمدان الأغا من سكان خان يونس. وقطعة الأرض هي جزء من أملاك الحكومة تنتفع منها العائلة منذ عشرات السنين، وقد ورثها المواطن المذكور عن جده يوسف الأغا. وتقع هذه الأرض بمحاذاة المنطقة السياحية التابعة لمستوطنات غوش قطيف من الناحية الجنوبية على بحر خان يونس. وتأتي هذه الخطوة تمهيداً للاستيلاء على الأرض وتحويلها كموقف لسيارات المستوطنين النزلاء بفندق بالم بيتش في المنطقة الاستيطانية. وقد تقدم المواطن الأغا بشكوى للإرتباط العسكري الفلسطيني الذي بدوره بحث المسألة مع الطرف الإسرائيلي، وبعد المفاوضات تبين أن الأرض تقع ضمن المنطقة الصفراء، وأفضت المفاوضات إلى وقف أعمال التجريف لحين عقد اجتماع للارتباط المدني من كلا الطرفين.

بتاريخ 1998/2/12، شرع نحو 15 مستوطناً مسلحين بمسدسات وبنادق من نوع إم16، تحت حراسة الجيش الإسرائيلي، بإحاطة قطعة أرض بالأسلاك الشائكة. وهي نفس قطعة الأرض التي تم تجريفها بتاريخ 1998/1/5. وقد دعت الحركة الوطنية والإسلامية إلى اعتصام على الأرض المتنازع عليها لحمايتها من المصادرة وبحضور شخصيات وطنية وإسلامية وحشد جماهيري، لكن أعمال التسييج استمرت حتى تاريخ 2/16، حيث تمكن المستوطنون من إكمال تسييج الأرض من جميع الاتجاهات.

بتاريخ 1998/5/3، جدد المستوطنون ، تحت حماية قوات الاحتلال، أعمال التجريف في أرض الأخوين محمد ومصطفى الفرا بمواصي خان يونس، منطقة تل الجنان قسيمة (5) بلوك (92) بمحاذاة مستوطنة "نفيه دكاليم"، وقد استمرت أعمال التجريف حتى تاريخ 5/6، تمهيداً لمصادرتها.

بتاريخ 1998/5/4، قامت جرافة إسرائيلية برفقة أربعة سيارات عسكرية بإتلاف مزروعات ومعدات وتجريف أرض في منطقة مواصي خان يونس -تل الجنان- قسيمة (19) بلوك (90)، وهي أرض حكومية مساحتها أربعة دونمات يقوم بفلاحتها المواطن حماد محمود حسين الشاعر من سكان مواصي خان يونس، بعد استصلاحها في العام 1992.²⁴

بتاريخ 1998/5/11، قامت الجرافات الإسرائيلية بعملية تجريف في منطقة مستوطنة كفار داروم بدير البلح، وجرفت قطعة أرض جنوب المستوطنة تابعة لمواطن فلسطيني. وحين توجهت قوة من الارتباط الفلسطيني لمشاهدة الحادث تذرع المستوطنون بأنهم يقومون بإزالة أكوام النفايات الموجودة في المكان.

بتاريخ 1998/5/18، سلمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المواطن ماهر محمد النجار إخطاراً يقضي بإخلاء الأرض التي يقوم بفلاحتها ويملكها هو ووالده وأعمامه، خلال مدة أقصاها 15 يوماً من تاريخ تسلم الإخطار. تعود ملكية الأرض لورثة المرحوم عبد الله النجار ومسجلة باسمه في سجلات الطابو، وتقع في منطقة مواصي خان يونس بأرض تل الجنان قسيمة (17) القطعة (92).

بتاريخ 1998/7/7، باشرت جرافة إسرائيلية تابعة لمستوطنات غوش قطيف، برفقة سيارة عسكرية، بتجريف ما مساحته خمسة دونمات من الأرض المذكورة أعلاه والتي تعود ملكيتها لورثة المرحوم عبد الله عبد العال النجار، وذلك تمهيداً للاستيلاء عليها وضمها لمستوطنة نفيه دكاليم من الناحية الشرقية.

²⁴ يذكر بأن المواطن لم يتلق إخطاراً بالإزالة. (المصدر. وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان).

بتاريخ 1998/7/15، بدأت أعمال تجريف إسرائيلية في قطعة أرض تقع في المنطقة الصفراء في شمال قطاع غزة، بالقرب من محيط مستوطنة إيلي سيناى شمال بيت لاهيا. تقدر مساحة الأرض بـ 26 دونماً وتعود ملكيتها لورثة المرحوم فتحي أحمد محمد الشرفا. وتابع المستوطنون أعمال التجريف في المنطقة في الأيام اللاحقة.

بتاريخ 1998/7/19، استكملت جرافة الاحتلال الإسرائيلي أعمال التجريف في أرض الشرفا سابقة الذكر وتم اقتلاع الأشجار منها تمهيداً للاستيلاء عليها. وقامت السيدة فدوى الشرفا ابنة صاحب الأرض باعتراض أعمال التجريف دون جدوى، واستمرت تلك الأعمال على مرأى من الجنود الإسرائيليين الذين يحرسون المستوطنة. وبعد مفاوضات في نطاق الارتباط الفلسطيني - الإسرائيلي، تم الاتفاق على وقف أعمال التجريف.

وبتاريخ 1998/7/28، أحاط المستوطنون قطعة الأرض المذكورة بالأسلاك الشائكة. وبتاريخ 1998/8/1، قامت قوة من جنود الأمن الوطني الفلسطيني بإزالة تلك الأسلاك الشائكة.

في الفترة بين 1998/7/21-19، واصلت الجرافات الإسرائيلية تجريفها لحوالي 40 دونماً من قطعة أرض رقم (92) قسيمة (5) الواقعة في تل الجنان بمواصي خان يونس، وتعود ملكيتها لمواطنين من عائلتي الفرا والنجار.

بتاريخ 1998/10/18، قامت جرافات إسرائيلية بتجريف حوالي 50 دونماً من قطعة أرض بالقرب من مستوطنة بني عتصمونا الواقعة غرب حي تل السلطان في مدينة رفح. وتأتي هذه الأعمال بهدف إقامة حمامات زراعية.

بتاريخ 1998/10/29، وفي أعقاب عملية التفجير التي حدثت في الصباح على مفرق المطاحن المؤدية لمستوطنات غوش قطيف، جدد المستوطنون أعمال التجريف في أرض الفراء والنجار بمواصي خان يونس. واستمرت أعمال التجريف حتى صبيحة يوم 1998/11/2، وقد تم تجريف ما مساحته 50 دونماً.²⁵

بتاريخ 1998/11/12، أجرى المستوطنون حفريات لمد خط مياه من مستوطنة كفار داروم لتصل إلى الدفيئات الزراعية التي تقع شرق المستوطنة وتبعد عنها مسافة تبلغ نحو 600 متر. جدير بالذكر أن خط المياه يقطع أرض فلسطينية مصنفة ضمن المناطق الصفراء. وبتاريخ 1998/11/17، قام مقاتل إسرائيلي يرافقه ثلاثة مستوطنين تحت حراسة عدد من جنود الاحتلال الإسرائيلي بمحاولة مد خط أنابيب المياه. وقد أوقف العمل بعد مفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في لجنة الارتباط. غير أن المستوطنين قد استكملوا مد خط الأنابيب المذكور بتاريخ 1998/11/22، رغم الاتفاق سابقاً على وقف هذا العمل.

بتاريخ 1998/11/26، أقدمت جرافة إسرائيلية، تحت حراسة قوة من الجيش الإسرائيلي، على القيام بأعمال تجريف في أراضٍ تبعد مسافة 50 متراً عن الحدود الشرقية لمستوطنة نيتسر حزاني. وتأتي هذه الأعمال لشق طريق بطول كيلومتر واحد يصل ما بين مفرق القرارة وشركة المطاحن الفلسطينية لتكون هذه الطريق بديلاً للشاحنات الفلسطينية المتجهة من وإلى شركة المطاحن عن طريق مفرق المطاحن المؤدي إلى مستوطنات غوش قطيف.²⁶

²⁵ أعمال التجريف هذه كانت قد بدأت بتاريخ 5 يناير، وتواصلت بعد ذلك حيث قاموا بتسييج ما مساحته 20 دونماً بتاريخ 12 فبراير، القضية تنظر في المحاكم الإسرائيلية. (المصدر. وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان)

²⁶ يعتقد بأن الأعمال التي يقوم بها الإسرائيليون بخصوص فتح هذه الطريق تلقى تغاضياً من قبل السلطة الوطنية، وهي على علم بها. (المصدر. وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان).

بتاريخ 1998/12/2، أقدمت الجرافات الإسرائيلية على أعمال تجريف جديدة في أراضٍ مساحتها 150 دونماً تقع في مواصي رفح بمحاذاة مستوطنة "بيت سديه" من الجهة الشمالية، وذلك تمهيداً لمصادرتها.

بتاريخ 1998/12/6، قامت جرافات الاحتلال الإسرائيلي بأعمال تجريف بمحاذاة الطريق الواصل بين مستوطنات غوش قطيف إلى الغرب من مستوطنة بدولح في قطعة أرض تبلغ مساحتها حوالي 30 دونماً بجوار عزبة البدو (بمواصي رفح).

بتاريخ 1998/12/6، قامت جرافات الاحتلال بتجريف قطعة أرض مساحتها خمسة دونمات مزروعة بأشجار مثمرة تقع بمحاذاة الشريط الحدودي مع جمهورية مصر العربية في منطقة تل زعرب برفح.

في الفترة بين 1998/12/17-13، أقدمت جرافات المستوطنين على أعمال تجريف واسعة بمواصي رفح وخان يونس، والتي كانت قد بدأت بها في 29 أكتوبر. وقد لوحظ خلال هذه الفترة تواجد عدد من الآليات الإسرائيلية تعمل بشكل يومي في أراضٍ محاذية لمستوطنتي نفيه دكاليم وجان أور من الجهة الغربية، حيث تواصل العمل لإكمال الطريق الواصل بين تجمع مستوطنات غوش قطيف.

بتاريخ 1998/12/15، شرع المستوطنون مجدداً، تحت حماية الجيش الإسرائيلي، بأعمال تجريف في منطقة مواصي بخان يونس في منطقة تل الجنان القطعة (92) القسيمة (5) المحاذية لمستوطنة نفيه دكاليم من الجهة الغربية، حيث أسفرت عن تجريف ما مساحته 20 دونماً.²⁷

²⁷ في نفس اليوم حضر مسؤول مكتب (DCL) الارتباط المدني الفلسطيني في المنطقة الجنوبية، واعترض الجرافة الإسرائيلية طالباً وقف أعمال التجريف، وقد حصل بينه وبين المستوطنين مشادة كلامية، وبعد المفاوضات مع ضابط الدورية الإسرائيلي، اتفقا على وقف التجريف في المنطقة الصفراء واستكمالها في المنطقة البيضاء المجاورة التي تخضع للسيادة الإسرائيلية. (المصدر. وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان).

وبتاريخ 1998/12/16، شرعت آليات إسرائيلية يقودها المستوطنون يرافقهم جنود الاحتلال بتجريف قطعة أرض حكومية حرشية تبلغ مساحتها حوالي 20 دونماً. تقع هذه الأرض في مواصي رفح، قبالة مستوطنتي جان أور وبدولح وتبعد عن الطريق الغربية لمستوطنات غوش قطيف مسافة 40 متراً.

إغلاق الطرق ونصب الحواجز

تلجأ قوات الاحتلال إلى إغلاق الطرق المؤدية للمناطق الصفراء تحت حجج أمنية بهدف مضايقة المواطنين واستفزازهم لإجبارهم على الرحيل لتمهيد الطريق للاستيلاء على الأرض. وقد تركزت هذه الأعمال في المنطقة الجنوبية من قطاع غزة - منطقة مواصي رفح وخان يونس.

تشكل منطقة المواصي بخان يونس ورفح ما نسبته 70% من مساحة المنطقة الصفراء بقطاع غزة التي تشكل ما نسبته 4.5% من مساحة قطاع غزة الإجمالية، وتتركز الممارسات الإسرائيلية في هذه المنطقة نظراً لأهميتها الإستراتيجية حيث تحيطها المستوطنات الإسرائيلية. وتشكل هذه المنطقة مطعماً كبيراً للسلطات الإسرائيلية التي تسعى جاهدة إلى ضم المنطقة لمجمع مستوطنات غوش قطيف، لتصبح كتلة واحدة متراصة على امتداد شاطئ البحر من حدود دير البلح الشمالية حتى الحدود المصرية إلى الجنوب من مدينة رفح. وقد عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ الأيام الأولى لاحتلالها قطاع غزة إلى منع أي عملية تطوير أو تنمية في منطقة المواصي، وفرضت عليها وعلى أهلها عزلة تامة وتم إحاطتها بسوار استيطاني سمي مجمع مستوطنات غوش قطيف، وعزلتها عن المدينتين الأم خان يونس ورفح.

قبل توقيع اتفاقية أوسلو كان المواطنون في خان يونس ورفح يستخدمون عدة طرق للوصول إلى منطقة

المواصي وهي طرق ممهدة:

- طريق تل السلطان - رفح - المواصي
- طريق عربية "موراج" - المواصي
- طريق شارع البحر بخان يونس - المواصي (معبّر التفاح)
- طريق السطر الغربي - المواصي

- طريق البركة القادم من دير البلح - المواصي
- الطريق الساحلي الواصل بين جنوب القطاع وشماله.

يضاف إلى ذلك عدة طرق ترابية غير ممهدة كان يستخدمها المزارعون لنقل محاصيلهم التي تحملها عربات الكارو للأسواق بخان يونس ورفح ودير البلح.

ولكن بعد إعادة الانتشار في العام 1994، أقدمت السلطات الإسرائيلية على إغلاق معظم هذه الطرق، الأمر الذي أدى إلى زيادة معاناة المواطنين في الوصول إلى بيوتهم وأراضيهم وطلاب المدارس إلى مدارسهم. فطريق السطر الغربي-المواصي الذي أغلق كان بمثابة الشريان الرئيسي والحيوي لاستخدام ما يزيد عن 200 طالباً و500 مزارعاً من سكان منطقة السطر الغربي، حيث كانوا يقطعون مسافة لا تتجاوز 1.5 كيلومتراً للوصول إلى منطقة المواصي. أما بعد إغلاق الطريق، أصبح يتوجب على المواطنين أن يسلكوا طريقاً بديلاً يزيد طوله عن 10 كيلو مترات.

أما الطريق الساحلي الذي كان يصل بين جنوب القطاع وشماله فقد أقدم الجانب الإسرائيلي على إغلاقه بإقامة منطقة استجمام وفندق للمستوطنين على جانبي الطريق في العام 1991 حيث شكلت هذه البناية عقبة رئيسية بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين الراغبين في التوجه لمنطقة المواصي عن طريق البحر. وعلى الرغم من نص اتفاقية التسوية المرحلية الواضح الذي يقضي باستخدام هذه الطريق للفلسطينيين، إلا أن السلطات الإسرائيلية لا تزال تمنع المواطنين من السير بحرية عبر هذه الطريق، الأمر الذي يضطرهم للسير والالتفاف عبر طرق ترابية وعرة مسافتها 5 كيلومترات بدلاً من السير بحرية مسافة 700 متراً.²⁸

كذلك منعت السلطات الإسرائيلية المواطنين الفلسطينيين من المرور راجلين أو عبر السيارات وعربات الكارو من استخدام الطريق العام الممهدة التي تصل ما بين المستوطنات الإسرائيلية (غوش قطيف)

²⁸ بين فترة وأخرى تسمح قوات الاحتلال للفلسطينيين بالمرور عبر الطريق الساحلي، بعد عملية تفتيش طويلة وشاقة يضطر المسافرون خلالها الانتظار لعدة ساعات. ونتيجة لهذا الإجراء يفضل جميع المسافرين الالتفاف عبر الطريق الترابي لتجنب الوقوف على حاجز قوات الاحتلال.

وأجبرت المواطنين على استخدام طرق وعرة غير ممهدة للوصول إلى مزارعهم ونقل محاصيلهم إلى الأسواق.

ومنذ بدء عملية إعادة الانتشار في قطاع غزة عام 1994، تسمح السلطات الإسرائيلية عملياً باستخدام ثلاث طرق فقط للوصول إلى منطقة المواصي وهي:

- تل السلطان- المواصي
- معبر التفاح- المواصي
- دير البلح (الطريق الساحلي)- المواصي.

وتعتبر هذه الطرق الثلاث أشبه بمعابر حدودية حيث تفرض قيود مشددة من قبل جنود الاحتلال على حرية الحركة أمام المواطنين الفلسطينيين. ويتعرض الراغب في الوصول إلى المنطقة إلى شتى أنواع الاستفزاز والمضايقة، من تفتيش دقيق في بطاقات الهوية، أو تفتيش السيارات وعربات الكارو بشكل إذلاي مهين. وتقوم السلطات الإسرائيلية بين الحين والآخر بإغلاق معبر التفاح على وجه الخصوص في وجه المواطنين مما يؤثر بشكل كبير على طلاب المدارس، بينهم أطفال في السادسة والسابعة من العمر، الذين يضطرون للسير مسافة طويلة التفافية للوصول للمدارس في مدينة خان يونس ومن ثم العودة إلى بيوتهم في المنطقة.

كما شهدت الأعوام الخمسة الماضية منذ بدء تطبيق اتفاقية التسوية وحتى نهاية العام 1998، تصعيداً في حالات إغلاق ونصب للحواجز وفرض حصار عسكري في المناطق الصفراء. وقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أكثر من 33 حالة من هذا القبيل.

العام 1994

بتاريخ 1994/5/18، أغلقت قوات الجيش الإسرائيلي الطريق الرئيسي (شارع صلاح الدين) بدءاً من الحدود الشمالية لمستوطنة كفار داروم وحتى مفترق قرية القراره، وقامت خلال فترة الإغلاق بحملة تفتيش واسعة في الأراضي الزراعية المجاورة للمستوطنة المذكورة، وقد أدى الإغلاق الذي استمر لمدة أربع

ساعات متواصلة إلى اضطرار السائقين القادمين من غزة ومتوجهين إلى خان يونس إلى سلوك طرق فرعية من داخل مدينة دير البلح.

بتاريخ 1994/5/30، قام عدد من المستوطنين من مستوطنة كفار داروم بدير البلح بإغلاق الطريق العام (شارع صلاح الدين) أمام حركة السير، ويأتي هذا الإغلاق إثر تظاهرة قام بها هؤلاء المستوطنون المحتجون على الطريق الرئيسي الذي يربط شمال القطاع بجنوبه.

بتاريخ 1994/6/9، أوقفت دورية إسرائيلية على مفترق طرق الشيخ عجلين ثلاثة باصات فلسطينية تقل طلاباً وطالبات جامعيين، وقام الجنود بالتفتيش الدقيق في وثائق الطلاب مما أدى إلى اختناقات مرورية نتيجة إغلاق الشارع لمدة ساعة ونصف تكدست السيارات خلالها، ومن ثم سمح للموكب بمواصلة مسيرته. وقرب مفترق طرق نتساريم أوقف الموكب مرة أخرى من قبل دورية إسرائيلية، وقام عدد من المستوطنين الذين تواجدوا بالمكان برشق الباصات بالحجارة مما أدى لإحداث أضرار في الباصات، أمر ضابط الدورية الإسرائيلي سائقي الباصات بالعودة ولم يسمحوا لها بمواصلة السير إلا أن تدخل دورية فلسطينية إسرائيلية مشتركة حسمت الموقف وسمح لها بالسير.

بتاريخ 1994/7/1، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي الشارع الرئيسي (شارع صلاح الدين) الذي يربط بين مدينة غزة ورفع أمام جميع وسائل النقل، واستمر الإغلاق منذ الصباح حتى مساء نفس اليوم.

بتاريخ 1994/7/13، فرض الجيش الإسرائيلي حصاراً شاملاً على منطقة مواصي خان يونس منعت خلاله المواطنين من الدخول أو الخروج من المنطقة، وباشرت بأعمال التفتيش والتمشيط بحثاً عن مطلوبين، وقد تم إيقاف عدد من الشبان والتدقيق في بطاقتهم الشخصية خلال الحملة.

بتاريخ 1994/7/23، أخطر الجنود الإسرائيليون المتمركزون على الحاجز العسكري بالقرب من الطريق الجانبي المواجه لحي تل الجنان بمواصي خان يونس المواطنين الفلسطينيين الذين يقطنون تلك المنطقة

بحظر سلك الطريق المؤدي إلى بيوتهم في تل الجنان ومنطقة البحر، وأنه سيتم إغلاقها بحاجز عسكري إسرائيلي من الساعة الثالثة عصراً وحتى الساعة السادسة صباحاً، ولذا يحظر تحرك المواطنين على هذه الطريق أثناء هذه الفترة.

بتاريخ 1994/8/2، أغلقت قوة من الجيش الإسرائيلي المتركة في محيط مستوطنة كفار داروم الطريق العام (شارع صلاح الدين)، وأجبرت السيارات من سلوك الطريق الفرعية من داخل مدينة دير البلح.

بتاريخ 1994/12/14، أغلقت قوات الجيش الإسرائيلي طريق السطر الغربي المحاذي لمستوطنة (جاني طال)، في أعقاب طعن جندي إسرائيلي، حيث منع بشكل تام دخول المواطنين والعربات. ولا تزال الطريق مغلقة تماماً في وجه المواطنين.

العام 1995

بتاريخ 1995/1/3، منعت قوات الجيش الإسرائيلي المتواجدة على حدود مستوطنة كفار داروم، المزارعين الفلسطينيين من العبور لأراضيهم عبر الطريق المحاذية للمستوطنة من الناحية الجنوبية. وتقع هذه الأراضي ضمن حدود المناطق الصفراء، وهي تابعة لعائلات فلسطينية من دير البلح (عائلات أبو خديجة، أبو مغصيب، أبو سمرة، بشير، وبركة). وكان المزارعون الفلسطينيون يستخدمون الطريق المذكور في السابق قبل قدوم السلطة الوطنية، ولكن منذ مايو 1994 بدأت السلطات الإسرائيلية بتعبيد الطريق واستخدامها بشكل منفرد.

بتاريخ 1995/1/6، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي بإغلاق الطريق الرئيسي المؤدي إلى بحر خان يونس (المواصي) المجاور لمستوطنة نفيه دكاليم، وتم حجز المواطنين الفلسطينيين لعدة ساعات حتى أعيد فتح الطريق وسمح لهم بالمغادرة في ساعة متأخرة من الليل.

بتاريخ 1995/4/19، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي الطريق الرئيسي العام الواصل بين جنوب القطاع وشماله. فقد أقدم جنود الاحتلال المتواجدون في محيط مستوطنة كفار داروم بدير البلح على نصب الحواجز العسكرية، ومنعوا دخول السيارات والمارة.²⁹

بتاريخ 1995/5/2، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي الطريق العام مجدداً قرب مستوطنة كفار داروم بمناسبة عيد الاستقلال الإسرائيلي، وتم إعادة فتحه في 5 مايو.

بتاريخ 1995/6/25، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي جميع الطرق المؤدية إلى منطقة مواصي رفح وخان يونس، باستثناء شارع البحر القادم من خان يونس وطريق تل السلطان القادم من رفح. فرض الإغلاق في أعقاب عملية تفجير بواسطة عربة كارو على مستوطنة نفيه دكاليم وقعت في اليوم نفسه.

بتاريخ 1995/8/15، سمحت السلطات الإسرائيلية لأصحاب عربات الكارو بالعبور من الشارع الرئيسي المؤدي للمواصي بخان يونس بعد إغلاق استمر أكثر من 50 يوماً. وبات يتعين على المواطن المتوجه لأرضه الحصول على تصريح خاص من قوات الأمن الوطني الفلسطيني، يحمل التصريح اسم صاحبه وصورته ورقم هويته بالإضافة إلى رقم خاص بالتصريح يكتب عليه بالعربية والعبرية.

العام 1996

بتاريخ 1996/1/6، وعلى خلفية اغتيال الشهيد يحيى عياش،³⁰ اتخذت السلطات الإسرائيلية تدابير أمنية مشددة في منطقة مواصي البحر بخان يونس. فقد منع الجنود الإسرائيليون المتواجدون بالقرب من

²⁹ يأتي هذا الإغلاق على خلفية قيام الشاب خالد الخطيب بعملية انتحارية قرب مفترق كيسوفيم بالقرارة بتاريخ 1995/4/9. (المصدر. وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان).

³⁰ كان يحيى عياش (الملقب بالمهندس) أحد أهم رموز كتائب عز الدين القسام، الذراع العسكري لحركة المقاومة الإسلامية، وتتهمه إسرائيل بالوقوف وراء سلسلة من العمليات الانتحارية التي نفذت ضد أهداف إسرائيلية. وبتاريخ 1996/1/5، اغتالته المخابرات الإسرائيلية بواسطة تفجير جهاز هاتف نقال كان يستخدمه.

حاجز للشرطة الفلسطينية المواطنين الفلسطينيين الذين تقل أعمارهم عن 30 عاماً من المرور عبر هذا الشارع الرئيسي والوصول للبحر لمدة يومين متتاليين. وفي نطاق تلك التدابير تم منع طلاب المدارس من التوجه إلى مدارسهم في مخيم خان يونس. وقد فرض حصار مشدد على المنطقة منعت خلاله السيارات الفلسطينية من الدخول للمكان، وتوقفت خلال هذين اليومين أعمال الدورية الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة التي تسير على الطريق.

بتاريخ 1996/7/31، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواجدة في محيط مستوطنة كفار داروم بدير البلح الطريق العام ومنعت بموجبه السيارات والمارة من السير على الطريق، وأجبرتهم على الالتفاف عبر طريق من داخل مدينة دير البلح. استمر الإغلاق مدة أربع ساعات متتالية تحت ذريعة تصادم سيارتين إسرائيلية وأخرى فلسطينية قرب المستوطنة. والجدير بالذكر أن السلطات الإسرائيلية تمنع منذ العام 94 مرور السيارات عبر الطريق العام الرئيسي قرب المستوطنة إلا بمرافقة شخص واحد على الأقل للسائق.

بتاريخ 1996/8/25، منعت القوات الاحتلال المتواجدة على حاجز التفاح في مواصي خان يونس المواطن نبيل فوزي اللحام ومعه ابنه من العودة إلى بيته الكائن في مواصي خان يونس. وعاد المواطن اللحام أدراجه بعد نحو ساعتين وتوجه لمكتب الارتباط المشترك، وتمكن من العودة إلى بيته في وقت لاحق بعد إجراء اتصالات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

بتاريخ 1996/11/24، عادت قوات الاحتلال وأغلقت نفس الطريق مرة أخرى من العاشرة والنصف صباحاً وحتى الساعة السابعة مساءً، مما أدى إلى عرقلة حركة السير نتيجة الإغلاق. وجاء هذا العمل إثر إغلاق الشرطة الفلسطينية طريق نتساريم احتجاجاً على إغلاق السلطات الإسرائيلية شارع نتساريم المؤدي للبحر.

العام 1997

بتاريخ 1997/4/24، فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصاراً عسكرياً على منطقة مواصي خان يونس وباشرت بإغلاق معبر التفاح (الحاجز العسكري غرب مخيم خان يونس) الذي يعتبر المنفذ الوحيد للوصول لمنطقة المواصي وشاطئ بحر خان يونس. كما منع أهالي المواصي من العودة إلى منازلهم، بمن فيهم أكثر من 300 طالباً وطالبة يدرس معظمهم في المرحلتين الابتدائية والإعدادية. كما قامت السلطات الإسرائيلية باعتقال سائقي جرافتي بلدية خان يونس، سمير اللحام وتوفيق المجايذة. وقد اتخذت هذه الإجراءات في أعقاب التصدي لمحاولات المستوطنين بالسيطرة على أراضٍ في المنطقة بتاريخ 1997/4/23.

بتاريخ 1997/10/10، أغلقت قوة من الجنود الإسرائيليين الطريق الساحلي الواصل ما بين مدينتي خان يونس ورفح بحجة الاشتباه بوجود جسم مشبوه داخل صندوق بلاستيك ملقى في وسط الشارع المحاذي لمنطقة الكبائن الجنوبية على بحر خان يونس. وقد تم منع السيارات والمارة من المرور عبر الطريق المذكور، وتم استدعاء خبير متفجرات إسرائيلي قام بفحص الكيس المشبوه وتبين في نهاية الأمر أن بداخله نفايات، ومن ثم أعيد فتح الطريق بعد حوالي ساعة ونصف.

بتاريخ 1997/10/28، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي طريق المطاحن (مدخل مستوطنات غوش قطيف) المؤدي إلى مواصي القرارة. استمر الإغلاق من الساعة السادسة مساءً وحتى الساعة التاسعة من مساء نفس اليوم. رافق الإغلاق قيام قوات الاحتلال باستفزاز المواطنين المتوجهين إلى بيوتهم وأراضيهم في المنطقة وتفتيشهم دون أن السماح لهم بالمرور. كما تم تفتيش السيارات الفلسطينية بشكل دقيق ولم يسمح لها بالمرور أيضاً.³¹

³¹ وقد أفاد المقدم خالد أبو العلا-قائد الارتباط العسكري الفلسطيني بالمنطقة الجنوبية- بأن السلطات الإسرائيلية ادعت وجود جسم مشبوه قرب الطريق، وقد ثبت أن الجسم كان عبارة عن كيس من القمامة. (المصدر. وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان).

بتاريخ 1997/11/3، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي الطريق العام قرب مستوطنة كفار داروم وأقامت الحواجز تحسباً لوقوع صدامات مع المواطنين الذين تجمهروا بدعوى من اللجنة الوطنية الإسلامية للدفاع عن الأراضي. ولكن بعد تدخل قوات الارتباط الفلسطيني والأمن الوطني التي فرقت المتظاهرين، فتحت الطريق بعد ساعة واحدة فقط.

بتاريخ 1997/11/17، أغلقت القوات الاحتلال الإسرائيلي المتواجدة في محيط مستوطنة كفار داروم بدير البلح الطريق العام ومنعت بذلك حركة السير عبر الشارع الرئيسي الذي يربط شمال القطاع بجنوبه.³²

العام 1998

بتاريخ 1998/1/15، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواجدة في مستوطنة كفار داروم، الطريق العام الذي يربط بين جنوب القطاع وشماله، وذلك رداً على مظاهرة سلمية نظمها المواطنون الفلسطينيون احتجاجاً على محاولة مصادرة قطعة أرض تقع في المنطقة الصفراء بمحيط المستوطنة، وتعود للمواطن رياض الفليت من سكان دير البلح. استمر الإغلاق لمدة ساعتين.

بتاريخ 1998/3/18، أقدم الجنود الإسرائيليون المتواجدون على إغلاق حاجز تل السلطان "معبّر مواصي رفح" أمام المواطنين دون إبداء الأسباب لذلك. استمر الإغلاق لمدة أربع ساعات، من الساعة 12 ظهراً وحتى الساعة الرابعة بعد الظهر.

³² يأتي هذا الإجراء نتيجة الخلاف الذي حدث بين قوات الأمن الوطني الفلسطيني والجيش الإسرائيلي على مفرق كيسوفيم بالقرارة، حيث قامت قوة من الجنود الإسرائيليين بمنع عضو في المجلس التشريعي من المرور -عبر الطريق الرئيسي العام قرب مستوطنة كفار داروم - بمفرده، وقد حصل استنفار بين القوات الفلسطينية والجنود الإسرائيليين، مما استدعى وجود قائد الارتباط العسكري الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي وناقشا الأمر وأفضيت المفاوضات إلى السماح لعضو المجلس التشريعي بالمرور دون مرافق شخصي. (المصدر. وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان).

بتاريخ 1998/6/12، أغلق جنود الاحتلال الإسرائيلي الطريق المحاذية لمستوطنة نتساريم وسط قطاع غزة عبر وضع حاجز على معبر البوابة من الجهة الغربية. وتم إيقاف السيارات والمارة وتفتيشها تفتيشاً دقيقاً وفحص بطاقات الهوية وفحصها على جهاز كمبيوتر يحمل باليد. وتأتي هذه الحادثة على خلفية قيام أفراد من جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني بوضع حاجز وإغلاق الطريق المؤدي إلى إيرز عند مفترق البوليس الحربي، كما يبدو لمضايقة السيارات الإسرائيلية المتوجهة لمستوطنة نتساريم أو المتجهة إلى إسرائيل من داخل المستوطنة إثر اعتقال قوات الاحتلال لضابط من جهاز الأمن الوقائي.

بتاريخ 1998/7/2، منع الجنود الإسرائيليون وعدد من المستوطنين موكب فلسطيني يضم وزير التموين في السلطة الفلسطينية عبد العزيز شاهين من سلوك الطريق الساحلي قبالة منطقة الاستجمام التابعة لمستوطنات غوش قطيف، وأمرتهم بالالتفاف عبر طريق وعرة يبلغ طولها 3 كيلومترات. لكن الوزير والموكب رفضوا هذا الأمر وقرروا الاعتصام في المكان. وبعد مفاوضات مضمينة استمرت حتى ساعات فجر اليوم التالي في إطار لجنة الارتباط العسكري الإسرائيلية - الفلسطينية، سمح للموكب بمواصلة المسير على الطريق الساحلي.

بتاريخ 1998/7/7، أقدمت مجموعة من مستوطني غوش قطيف يستقلون أربع سيارات وتراكتور زراعي على قطع الطريق الساحلي مقابل فندق بالم بيتش الواقع في منطقة الاستجمام التابعة لمستوطنات غوش قطيف على شاطئ بحر خان يونس. وفي نطاق ذلك منع موكب يضم حافلة و12 سيارة يستقلها سفراء وممثلو العديد من الدول العربية والأجنبية، بالإضافة إلى عدد من الصحفيين وممثلي وكالات الأنباء العالمية. وكان هؤلاء الممثلون في طريقهم للقيام بجولة ميدانية في منطقة مواصي خان يونس والطرق الالتفافية المؤدية للمستوطنات بداخل القطاع، للإطلاع على الممارسات الإسرائيلية في تلك المناطق. وكانوا قد توجهوا قبل ذلك لمستوطنة نتساريم للإطلاع على الأوضاع هناك، إلا أنهم احتجزوا لفترة وجيزة ولم يسمح لهم بالمرور إلا بعد إجراء اتصالات مع الجانب الإسرائيلي. ومن ثم واصل الموكب سيره حتى بلغ إلى حاجز التفتاح غرب خان يونس، وبعد مضايقات من قبل الجنود الإسرائيليين على الحاجز سمح للموكب بمواصلة السير.

بتاريخ 1998/9/2، رفض الجنود الإسرائيليون المتواجدون على حاجز التفاح السماح لموظف وكالة الغوث الدولية السيد عماد عوكل من اجتياز الحاجز العسكري والوصول إلى منطقة المواصي لمباشرة عمله في المراقبة، وبعد تدخل جهات أخرى سمح له بالمغادرة بعد 45 دقيقة.

بتاريخ 1998/9/20، اعترض جنود الاحتلال المتواجدون على حاجز عسكري قرب مستوطنة كفار يام إلى الغرب من خان يونس، سيارة يقودها الشاب سامي رمضان من خان يونس، وأوقفوه بحجة أنهم شاهده يعطي أطفالاً جسماً مشبوهاً. ولكن الشاب نفى ذلك فقاموا بتفتيشه وسيارته وحاولوا اعتقاله، إلا أن حضور قوة مشتركة حالت دون ذلك.

بتاريخ 1998/9/29، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتواجدون على حاجز التفاح المواطن علي حلمي الهبيل وهو مساعد مدير وكالة الغوث الدولية بالمنطقة الجنوبية من المرور بسيارته أثناء تأدية عمله. وقام الجنود بتفتيش السيارة لمدة 45 دقيقة، حيث تدخلت قوات الارتباط الفلسطيني، ومن ثم سمح له بالدخول.

بتاريخ 1998/10/2، أغلق الجنود الإسرائيليون المتواجدون على الحاجز العسكري المؤدي إلى مواصي رفح الطريق، ومنعوا السيارات والمارة من التوجه إلى شاطئ البحر في المواصي بحجة وجود جسم مشبوهِ على الطريق. وبعد حضور خبير المتفجرات ثبت أن الجسم عبارة عن نفايات داخل علبة صغيرة، ومن ثم أعادوا فتح الطريق بعد ساعة.

بتاريخ 1998/10/29، اغلق الجنود الإسرائيليون المتواجدون على حاجز التفاح وتل السلطان الطرق أمام المواطنين الفلسطينيين ومنعهم من المرور عبر هذين الحاجزين إلى أراضيهم ومدارسهم. وكانت عملية انتحارية قد وقعت في نفس اليوم في منطقة غوش قطيف.

حظر البناء والتطوير

رغم القيود المفرطة التي اشترطتها، سمحت اتفاقية التسوية المرحلية بالبناء والتطوير في المناطق الصفراء. إلا أن السلطات الإسرائيلية ومنذ توقيع الاتفاقية تمنع البناء والتطوير تحت حجج واهية. وما يزال سكان المناطق الصفراء بقطاع غزة يحرمون من حقهم في بناء بيوت لهم أو إقامة منشآت تلبي احتياجات التطوير الاقتصادي والتعليم والصحي . وفي منطقة المواصي بخان يونس ورفح، على سبيل المثال، يضطر الطلاب من المدارس الابتدائية والإعدادية في هاتين المنطقتين إلى السير لمسافات طويلة وشاقة للالتحاق بمدارسهم في مدينتي خان يونس ورفح. فقد منعت السلطات الإسرائيلية إقامة مدارس في المنطقة لخدمة أبنائها على مدى العقود الثلاثة الماضية. وبعد مفاوضات حثيثة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، سمحت السلطات الإسرائيلية في 25 أغسطس من العام 98 ببناء مدرسة في منطقة مواصي خان يونس.

وقد استخدمت إسرائيل كل السبل لمنع وتطوير المنطقة لإبقاء الحال عما هو عليه ليسهل عليها نهب المزيد من الأراضي، حيث عمدت إلى حظر البناء والتطوير، وهدم البيوت والمباني، وتوجيه إخطار بالهدم للمواطنين. وقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 14 حالة من هذا النوع منذ بدء تنفيذ مراحل إعادة انتشار قوات الاحتلال في قطاع غزة في مايو 1994 وحتى نهاية العام 1998.

العام 1994

بتاريخ 1994/9/1، حضر مسؤول أملاك الحكومة الإسرائيلية إلى مسجد القرية السويدية في منطقة مواصي رفح ودخل المسجد دون استئذان بذريعة عدم معرفة بأن المكان هو مسجد. وقد أخبر أحد المواطنين الذين تواجدوا في المسجد، السيد جودة عبد القادر أبو سليمة وهو صياد من القرية السويدية، بأنه سوف يقوم بهدم 20 متراً من حدود المسجد، وسلمه إخطاراً بالهدم مكتوب عليه باللغة العبرية لتسليمها للإرتباط المشترك. وعلى الفور قام المواطن أبو سليمة بتسليم التبليغ لدورية الارتباط المشتركة.

وفي نفس اليوم سلم مسؤول أملاك الحكومة الإسرائيلية ثلاثة إخطارات هدم أخرى لأصحاب ثلاثة بيوت من القرية. وكان هؤلاء المواطنون قد أجروا ترميمات على بيوتهم في نفس محيط البناء الأصلي ولم

يتوسعوا نهائياً. ولكن السلطات الإسرائيلية أخطرتهم بإزالة البناء الجديد في غضون أسبوعين من تاريخ تسلم الإخطار، وإلا سيتم هدم البناء على بعد 20 متراً إلى الشرق من الطريق. البيوت الثلاثة تعود للمواطنين عبد الهادي القن، عيسى دهمان علي، ومحمد خليل النجار.³³

بتاريخ 1994/9/4، قام عدد من المستوطنين الإسرائيليين برفقهم قوة كبيرة من حرس الحدود بإخلاء إحدى الكبات الواقعة على بحر خانينونس من سكانها عنوةً، وبعملية الطرد هذه تكون السلطات الإسرائيلية قد سيطرت على 15 كيبنة من مجموع الكبات.

بتاريخ 1994/11/12، هدمت قوات الجيش الإسرائيلي منزلي المواطنين سفيان قن، وخلييل قن وذلك بحجة بناؤهما بدون ترخيص في منطقة بحر خانينونس، ولم تسمح السلطات الإسرائيلية للمواطنين بنقل أثاث البيتين علماً أن عملية الهدم جاءت مفاجأة ودون سابق إنذار.

العام 1995

بتاريخ 1995/6/20، أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على تجريف حمامات زراعية وبيت للموتور في منطقة مواصي خان يونس، تعود للمواطن محمد عودة الأسطل. وقدرت خسائر المواطن المذكور بنحو \$50000، هي تكلفة الدفيئات الزراعية التي قام بإنشائها في العام 94 وزراعتها بالخضراوات. وكان مسؤول في المستوطنات الإسرائيلية قد حضر للمكان في أكتوبر 94 وأمر المواطن بإزالة الحمامات المنشأة بدعوى أنها أرض حكومية، لكنه رفض ذلك لأن لديه حكم من المحكمة العسكرية الإسرائيلية بخان يونس في العام 1977 يقضي بامتلاك الأرض المذكورة. وبتاريخ 1995/6/18، حضر المسؤول الإسرائيلي وأبلغ المواطن بضرورة إخلاء الأرض، ولكنه رفض مرة أخرى. وبتاريخ 6/20 تم تنفيذ عملية الهدم من قبل قوات الاحتلال.

³³ قام ضابط في قيادة الارتباط الجنوبي بتاريخ 19 يوليو 1994، بالتوقيع على كتاب يسمح للمواطن محمد النجار بإدخال مواد البناء لترميم بيته بعد إرسال كتاب من بلدية رفح بمناشدتهم بذلك، وقد أقرت البلدية فيه بأن المواطن يسعى لترميم بيته داخل البناء القديم ولن يتم التوسع نهائياً، وعلى هذا الأساس أعطي له التصريح لمدة يوم واحد. (المصدر. وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان).

العام 1996

بتاريخ 1996/1/17، أقدمت قوات معززة من الجيش الإسرائيلي على إغلاق الطرق المؤدية إلى منطقة عربية شمال غرب رفح، إلى الجنوب الشرقي من الحاجز العسكري الإسرائيلي الموجود في طريق مستوطنات رفح، ومنعت قوات الارتباط الفلسطيني من الدخول إلى المكان. وباشرت قوات الاحتلال بإخلاء أصحاب ثلاثة بيوت تمهيداً لهدمها. وتعود ملكية تلك البيوت لكل من سعيد أبو سمهدانة، سالم العرجاني، وإبراهيم الطير. وقامت قوات الاحتلال بهدم البيوت البنية من الصفيح دون أن تسمح لأصحابها بإخلاء الأثاث.³⁴

بتاريخ 1996/6/18، أخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي المواطن تميم مصباح العقاد وهو من سكان تل الجنان بمواصي خان يونس، بهدم عريشة تابعة له مقامة في أرض المواطن محمد الفرا، ويذكر أن الأرض تبعد عن الطريق الساحلي أربعة أمتار من الجهة الشرقية وهي أرض خاصة مسجلة في سجلات الطابو.

العام 1997

لم يوثق المركز خلال العام 1997 أية حالة من هذا النوع.

العام 1998

بتاريخ 1998/1/18، أخطرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي محافظ رفح عبد الله أبو سمهدانة بإزالة البيت المقام في قطعة الأرض التي يملكها في مواصي رفح، وتقع في القسيمة 6 القطعة رقم 2376، وتبلغ مساحتها 5 دونمات. ويقام البيت في الجزء الغربي من الأرض على مساحة 2م80، وكان قد شيّد في

³⁴ في إفادة للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ذكرت السيدة فاطمة أبو سمهدانة بأنه في شهر سبتمبر 1995، حضرت قوة من الجيش الإسرائيلي للبيت وسلمتها إخطاراً يقضي بهدم المنزل لكنها لم تستلمه، فقام جندي بوضعه على عمود البيت وانصرف. وقد سلم زوجها الإخطار لقوات الارتباط الفلسطيني بخان يونس الذين أخبروه بعدم الإخلاء والبقاء بالبيت.

العام 1945 وشرع المحافظ بعملية ترميمه. غير أن موظف في دائرة الأملاك الحكومية الإسرائيلية سلم العاملين في البيت إخطاراً يقضي بإزالة المبنى.

بتاريخ 1998/2/7، هدمت قوات الاحتلال جزءاً من أساس بيت للمواطن أحمد سعيد أبو هدف مساحته 2150م². يقع البيت في منطقة القرارة إلى الجهة الشمالية من طريق مستوطنة كيسوفيم بحجة أنه لا يبعد عن حافة الطريق مسافة 75متر.³⁵

بتاريخ 1998/2/11، هدمت قوات الاحتلال سور أرض للمواطن محمد جميل الندى، من سكان عزبة الندى بمواصي رفح. جدير بالذكر أن السور يحيط قطعة الأرض التي يمتلكها وتقع في القطعة رقم 2376 قسيمة 6 وتبلغ مساحتها 2600م²، وتقع على بعد حوالي 50 متراً من المنطقة البيضاء التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة.

بتاريخ 1998/5/5، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي بركة لتربية الأسماك تعود للمواطن محمد على عابد من سكان مخيم خان يونس، بحجة أنها تبعد عن الطريق الساحلي فقط 45م إلى الشرق في منطقة تل الجنان رقم "4" قطعة 93 قسيمة 8. وقد أدت هذه العملية إلى خسارة مالية قدرها \$13000 هي ثمن المعدات التي فقدت أثناء عملية الهدم.

بتاريخ 1998/5/30، منعت دورية إسرائيلية المواطن نعيم فضل الله القدرة من مواصلة بناء بيته المنوي إقامته على قطعة أرض مساحتها 2130م²، مسجلة في سجلات الطابو. وتقع الأرض في مدينة دير البلح إلى الغرب من مستوطنة كفار داروم. وأفاد المواطن القدرة أن ضابط الدورية الإسرائيلي قد أخبره بحظر البناء في هذه المنطقة وأن عليه وقف أعمال البناء. وعلى إثر ذلك المواطن القدرة إلى قوات الارتباط

³⁵ المنزل يبعد عن طريق كيسوفيم حوالي 69متر إلى الشمال، وقد تسلم أصحاب البيت إخطاراً بالإزالة في تاريخ 10 ديسمبر 1997. (المصدر. وحدة البحث الميداني، لمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان).

العسكري الفلسطيني وقدم شكوى بخصوص الموضوع، لكنهم أخبروه بأن يكف عن البناء حتى حل المشكلة مع الجانب الإسرائيلي.

بتاريخ 1998/6/16، منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عمال وزارة الأشغال العامة الفلسطينية من بناء سور بطول 600 متراً خاص بمرفأ الصيادين على شاطئ البحر بمنطقة مواصي رفح.

بتاريخ 1998/10/4، اقتحم عدد من الجنود الإسرائيليين مدرسة المزرعة الابتدائية الملاصقة لمستوطنة كفار داروم الغربية، إلى الغرب من الطريق العام، حيث كانوا قد فتحوا ثغرة في المحيط الخارجي للمدرسة وتسللوا إليها بغية إرهاب التلاميذ.

التفتيش وإتلاف المعدات والمزروعات

تلجأ قوات الاحتلال إلى تضييق الخناق على المزارعين الفلسطينيين في المناطق الصفراء ومحاربتهم في قوت أبنائهم. وتعتمد هذه القوات إلى اقتحام الأراضي الزراعية تحت حجج التفتيش والتدابير الأمنية، مما يؤدي إلى إتلاف المزروعات. كما تقوم قوات الاحتلال ومجموعات المستوطنين بمنع إدخال السماد، واقتلاع الأشجار والأشتال، وإحراق المزروعات، وسرقة المعدات والأدوات الزراعية. وقد تركزت مثل هذه الأعمال خلال الأعوام 1996-1998.

العام 1996

بتاريخ 1996/6/29، قام المستوطنون من فندق قطيف على شاطئ البحر إلى الغرب من مواصي خان يونس، بحرق نفايات قرب أشجار الجوافة والنخيل والتين المزروعة في أرض المواطن يحيى الأسطل. وقد أدى الحرق إلى إتلاف 20 شجرة مثمرة من أشجار الجوافة والتين والنخيل.

العام 1997

منذ بداية شهر فبراير 1997، قامت قوات الجيش الإسرائيلي المتواجدة على حاجز التفاح إلى الغرب من مخيم خان يونس والمؤدي إلى منطقة المواصي بمنع شاحنات السماد من التوجه إلى المواصي إلا بتصاريح خاصة. جدير بالذكر أن الشاحنات الفلسطينية كانت تباشر عملها في السابق بدون تصاريح.

بتاريخ 1997/9/21، قام جنود الاحتلال بتقطيع شبك لصيد طيور السمان (الفر)، تعود لمواطنين من عائلة النجار، وتكسير الأعمدة الخاصة بها. يبلغ طول الشباك حوالي 200 متراً، وكانت منصوبة في المنطقة المقابلة لجمعية أهالي المواصي الخيرية، على بعد 100 متراً من السبرج العسكري الإسرائيلي المقام على حدود مستوطنة كفار يام.

بتاريخ 1997/11/10، قامت قوة من الجيش الإسرائيلي بمداهمة أرض المواطن محمد عودة الفرا في منطقة مواصي خان يونس (القطعة 92 القسيمة5)، وسلب خطوط المياه وإتلاف محصول البطاطا المزروع في الأرض. وفي اليوم التالي عاود المواطن المذكور العمل في الأرض، لكن قوة من الجنود الإسرائيليين أمرته بمغادرتها وأنه لا يحق له البقاء فيها.

بتاريخ 1997/12/16، أعطى مستوطن إسرائيلي أحد المواطنين الفلسطينيين 29 برميلاً من النفايات السامة لدفنها في أراضي المواصي مقابل مبلغ مالي قدره 500 دولار. ولكن قوات الأمن الفلسطيني ضبقت الكمية قبل التصرف بها من قبل المواطن المذكور وأرسلتها إلى مختبر كيميائي في الجامعة الإسلامية بغزة، حيث أثبت الفحص المخبري أنها مادة سامة لها أثر كبير على تدمير المخزون الجوي من المياه، وعلى صحة الإنسان والبيئة. وبعد التنسيق والتفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، تم إعادة البراميل إلى إسرائيل في 1998/5/29.

العام 1998

بتاريخ 1998/1/10، داهمت قوة من الجنود الإسرائيليين أرض وحوش المنزل التابع للمواطن محمد جبر بركة، الذي يقع إلى الشرق من مستوطنة كفار داروم بدير البلح، وقد قام الجنود بمداخلة الأرض بالقوة رغم تصدي المواطن لهم.

بتاريخ 1998/3/20، باشرت قوات الاحتلال الإسرائيلي بأعمال تفتيش واسعة شملت تفتيش البيوت والأراضي الزراعية في منطقة مواصي رفح - عزبة الندى. وقد استمرت عملية البحث والتفتيش حتى صبيحة اليوم التالي وأسفرت عن تخريب حوالي ثلاثة دونمات من محصول البطاطا للمزارع عمر أبو شلوف، وتمزيق بلاستيك الدفيئات الزراعية التابعة للمواطن إسماعيل البردويل، وقدرت خسائره بحوالي \$1500.³⁶

بتاريخ 1998/3/29، تصدت قوات الاحتلال لمواطنين كانوا يقومون بعملية تشجير للأرض المهتدة بالمصادرة في منطقة تل زعرب قرب الحدود المصرية. وبعد تدخل قوات الأمن الوطني، التي قامت بالاتصال مع قائد الجيش الإسرائيلي بالمنطقة الحدودية، تمت السيطرة على الموقف وانسحب الجميع من المكان. ولكن في نفس اليوم ليلاً عاد الجنود الإسرائيليون إلى المكان وقاموا بإقتلاع الأشجار التي غرست.

بتاريخ 1998/5/4، قامت سيارات عسكرية وآلية إسرائيلية بتدمير وإتلاف مزارع وشبكة الري في قطعة أرض تبلغ مساحتها 4 دونمات بمنطقة مواصي خان يونس. تعود ملكية الأرض للمواطن حماد محمود الشاعر، وقدرت الخسائر الناجمة عن هذا العمل بنحو \$800.

³⁶ الجدير بالذكر أن هذه الحالة لم تكن الأولى بل يقوم الجنود الإسرائيليون بين الحين والآخر بمداخلة البيوت والمزارع بحجة البحث عن مطلوبين وتحت بند الاحتياطات الأمنية. (المصدر. وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان).

بتاريخ 1998/5/5، أقدمت الآليات والسيارات العسكرية الإسرائيلية على فعل نفس الأمر في قطعة أرض مساحتها 6 دونمات مزروعة بالبطاطس الحلوة على بحر مدينة رفح. تعود ملكية الأرض للمواطن سليمان زعرب، وقد قدرت خسائره بحوالي \$7500.

بتاريخ 1998/11/19، اقتلع عدد من جنود الاحتلال الأشجار المغروسة في منطقة تل زعرب بأرض المواطن حمدي ماضي. وأدت هذه الأعمال إلى إتلاف مساحة 3 دونمات من الأرض المزروعة بأشجار الجوافة والتفاح، وإتلاف أجزاء من خطوط المياه.

بتاريخ 1998/12/19، تدفقت مياه المجاري التابعة لمستوطنات "بيت سديه وجان أور وبدولح" في رفح على أرض المواطن سعيد زعرب التي تحد برك المجاري مباشرة (قطعة الأرض رقم 2360 قسيمة 24، 25). وأدى ذلك إلى ردم ما مساحته 4 دونمات مزروعة بأشجار الجوافة والخضراوات، كما أدى إلى ردم بئر مياه لري المزروعات. وقد قدرت خسائر المواطن زعرب الإجمالية بنحو \$10000.³⁷

إطلاق النار باتجاه المدنيين وضربهم واعتقالهم

تستخدم قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون القوة المفرطة في تصديها للمدنيين الفلسطينيين الذين يحتجون على مصادرة أراضيهم، في ظروف لا ينشأ عنها تهديد لحياة الجنود أو المستوطنين. وفي حالات كثيرة يطلق الجنود والمستوطنون الأعيرة النارية أو البلاستيكية صوب المواطنين العزل دون إبداء الأسباب. كما يتعرض المواطنون الفلسطينيون للضرب المبرح على أيدي الجنود الإسرائيليين على الحواجز العسكرية بشكل مستمر. ويتعرض المواطنون أيضاً للاعتقال من قبل الجنود الإسرائيليين على الحواجز العسكرية، حيث يوجد لديهم قائمة بأسماء المطلوبين لدى السلطات الإسرائيلية.

³⁷ تسببت بركة المياه هذه بتلويث أكثر من ستة آبار للمياه الجوفية في المنطقة قبل ذلك، كذلك تنبعث الروائح الكريهة وتنتشر الحشرات القارصة في المنطقة، وقد تقدم المواطنون بعدة شكاوي للارتباط الفلسطيني الذي وعدهم بإيجاد حل لكن دون جدوى. والجدير بالذكر أن هنالك الكثير من البرك التي أقامها المستوطنين بمحاذاة المستوطنات على مقربة من التجمعات السكنية الفلسطينية، مثل بركة تل السلطان قرب مستوطنة رفيع يام

العام 1994

بتاريخ 1994/5/9، أطلق أحد المستوطنين -من داخل مستوطنة نفيه دكالم المحاذية لمخيم خانيونس من الناحية الغربية- النار على الطفل أحمد إبراهيم شعبان الطيش من سكان مخيم خانيونس، ويبلغ من العمر 13 عاماً مما أدى إلى إصابته برصاصة في الصدر أدت إلى مقتله.

بتاريخ 1994/5/28، أطلق أحد الجنود الإسرائيليين النار باتجاه المواطن سعد قاسم سليمان الفرا (48 عاماً) من سكان خانيونس، مما أدى إلى إصابته بعدة عيارات نارية في ساقه ويده نقل على أثرها للمستشفى لتلقي العلاج، وأصيب المواطن الفرا بينما كان يقوم بفلاحة أرضه في منطقة مواصي خانيونس، وكانت قوة كبيرة من الجيش الإسرائيلي قد ضربت حصاراً إلى المنطقة بحثاً عن مطلوبين للقوات الإسرائيلية.

بتاريخ 1994/6/4، أوقفت قوة من الجيش الإسرائيلي حافلة تقل طلاباً من جامعتي الأزهر والجامعة الإسلامية قرب مفترق طرق الشيخ عجلين، وأجبرت الطلاب على النزول من الحافلة، واعتقلت الطالب ميسرة عبد الفتاح دخان.

بتاريخ 1994/6/18، أطلقت النيران صوب المواطن سامي أبو سمهدانه من داخل مستوطنة نتساريم بينما كان يسير بسيارته قرب الحاجز العسكري الإسرائيلي على طريق نتساريم، وقد ترجل سامي من سيارته وتوجه للجنود الذين يتمركزون على الحاجز وأخبرهم بالحادث فأفادوه بأنهم سوف يفحصون الأمر، ولم يفعلوا، مما حدا به للتوجه إلى دورية الارتباط الفلسطيني الإسرائيلي المشتركة المتمركزة في تقاطع نتساريم الذين بدورهم استدعوا مختار المستوطنة لتفحص الأمر ولكنه لم يتخذ أية إجراءات عملية. وفي

تطور لاحق للقضية حضر مسلحون مدنيون فلسطينيون إلى المكان وطالبوا باتخاذ إجراءات لازمة بحق الفاعل ولكن تواجد عضو مسؤول في السلطة الوطنية هدأ من روع الشبان وتم السيطرة على الموقف.³⁸

بتاريخ 1994/7/2، أقدم مستوطن إسرائيلي يدعى نير على ضرب الأخوين محمد مروان الأغا البالغ من العمر 14 عاماً، ومحب البالغ من العمر 15 عاماً، وذلك على شاطئ البحر بمنطقة تل الجنان بمواصي خانينوس، وقد حدث الأمر أمام أعين الجنود الإسرائيليين الذين تواجدوا في المكان دون أن يحركوا ساكناً سوى منع مزارع فلسطيني هب لتقديم المساعدة للطفلين وإنقاذهم من بين أيدي المستوطن، وقد قام المزارع بنقل الطفلين إلى المستشفى بعدما تعرضوا للضرب لمدة ساعة متواصلة، ومكث الطفلين في المستشفى لعدة أيام.

بتاريخ 1994/8/7، اعتقلت قوات الجيش الإسرائيلي الطفل طارق زقوت 14 عاماً من مخيم خانينوس بعد مطاردة لفتية ألقوا الحجارة على موقع للجيش الإسرائيلي قرب حي الأمل بخانينوس، وقد تعرض الفتى للضرب المبرح على أيدي الجنود الذين قيدوه بواسطة سلك كهربائي ونقلوه إلى إحدى القواعد العسكرية القريبة، وأطلق سراحه فيما بعد نتيجة تدخل قوات الارتباط الفلسطيني.

بتاريخ 1994/8/8، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين الفلسطينيين والجنود الإسرائيليين قرب الحاجز العسكري إلى الغرب من حي الأمل حيث أطلق الجنود النار صوب المواطنين مما أدى إلى إصابة الشاب عمر الزقزوق بعيار مطاطي في يده أدت إلى كسر يده كما أصيب شابان آخران في نفس الحادث.

بتاريخ 1994/8/26، اعتدى مستوطنان إسرائيليان بالضرب المبرح على المواطن سليمان ناجي 47 عاماً من سكان حي الملاحه بمواصي خانينوس، بينما كان متوجهاً إلى العمل في إسرائيل فجراً، وكان المستوطنان قد أوقفوا سيارتهما وترجلا منها وتوجها للمواطن وصافح أحدهما سليمان بينما قام الآخر بضربه بآلة

³⁸ سامي أبو سمهدانة من سكان رفح، وهو قيادي بارز في حركة فتح، ويحمل رتبة عقيد في إحدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

حادثة في وجهه وانهال عليه بالضرب وألقاه أرضاً وهرباً من المكان بعد أن تركاه مغمى عليه لمدة ساعة حتى قدمت سيارة فلسطينية إلى المكان ونقلته إلى مستشفى ناصر بخانيونس.

بتاريخ 1994/9/1، أصيب الفتى سالم كامل نبهان 15 عاماً من مخيم خانيونس بعيار ناري في الساق جراء تعرضه لإطلاق النار من قبل الجنود الإسرائيليين المتواجدين على الحاجز العسكري إلى الغرب من حي الأمل خلال المواجهات التي دارت بين الشبان والجيش الإسرائيلي.

بتاريخ 1994/9/8، أطلقت قوات الجيش الإسرائيلي المتواجدة على حاجز عسكري غرب حي الأمل النيران على تظاهره احتجاجية ضد قوات الاحتلال مما أدى إلى إصابة الفتى على الحصيبي 13 عاماً من مخيم خانيونس بعدة عيارات مطاطية نقل على إثرها لمستشفى ناصر بخانيونس لتلقي العلاج.

بتاريخ 1994/10/1، اعتقلت قوة من الجنود الإسرائيليين المتواجدون على حاجز مستوطنة كفار داروم كلاً من سليم أبو شنار، وكمال أبو النمر، ووائل أبو هدرس بينما كانوا متوجهين بسيارتهم خانيونس، وقد أوقفهم الجنود واقتادوهم إلى موقع عسكري قرب الخط الأخضر إلى الشرق من دير البلح، وبشرت بالتحقيق معهم بعد الاشتباه بأن السيارة التي كانوا يستقلونها تعود لأحد المطلوبين للقوات الإسرائيلية. وقد أفرج عنهم بعد تدخل لجنة الارتباط العسكري المشترك.

بتاريخ 1994/10/2، أقدم مستوطن إسرائيلي على إيقاف سيارة أحد المواطنين الفلسطينيين ويحمل جواز سفر بريطاني، وأجبر المواطن مشير الفرا على النزول من سيارته وأطلق النيران بالقرب من رأسه لإرهابه، وقام بعد ذلك بتفتيش السيارة بشكل استفزازي، وصادر فيلم من كاميرا فوتوغرافية. تقدم المواطن المذكور بشكوتين للجنة الارتباط المشتركة وللسفارة البريطانية.

بتاريخ 1994/10/8، اعتقل الجنود الإسرائيليون (قرب الحاجز العسكري على محيط مستوطنة كفار داروم) كلاً من نائل بربخ وزكي بربخ لدى عودتهما إلى بيتهما في خانيونس، وقام الجنود باقتياد الشابين

إلى موقع عسكري قرب الخط الأخضر إلى الشرق من دير البلح وباشرا التحقيق معهما وتعدا عليهما بالضرب، وقد أطلق سراح نائل بعد حوالي الساعتين فيما بقي زكي رهن الاعتقال.

بتاريخ 1994/10/13، اعتقلت قوة من حرس الحدود الإسرائيلي المواطن سالم أبو عبيده (من سكان مخيم خانينونس) بينما كان متواجداً على شاطئ بحر خانينونس، واقتادوه باتجاه مستوطنة بدولح، ولكن وجود قوة من الارتباط المشتركة على بوابة المستوطنة حالت دون اعتقال الشاب حيث أفرج عنه لكن الجنود الإسرائيليون احتجزوا بطاقته الشخصية ورخصة القيادة، ومن ثم أعادت لجنة الارتباط البطاقة ورخصة القيادة بعد نصف ساعة.

بتاريخ 1994/11/3، كان المواطن على محمود الأسطل (من سكان خان يونس ويعمل مزارعاً في أراضي المواصي) عائداً من أرضه الواقعة على شاطئ البحر، يركب عربة الكارو محملاً عليها صناديق الجوافة التي تم قطفها من الأرض، ويرافقه اثنان من أطفاله. وبالقرب من الشارع العام الملاصق لمستوطنة نفيه دكاليم قابلته سيارة إسرائيلية تحمل لوحة صفراء ترجل منها أحد المستوطنين وأشهر سلاحه صوب الأسطل، مما أثار زعر الأطفال. وأفاد الأسطل للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أنه تعرض للسب والشتم بألفاظ نابية من قبل المستوطن، وقام الأخير بإنزال صناديق الجوافة على الأرض وإتلافها بقدميه وهو يصرخ، ثم دفع الأسطل في صدره بالسلاح وأوقعه أرضاً.

بتاريخ 1995/11/5، أطلق جنود الاحتلال المتواجدون في الثكنة العسكرية التي تبعد 50 متراً إلى الغرب من حي الأمل بخان يونس النار وقنابل الغاز المسيل للدموع على فتية من أبناء الحي كانوا يقذفونهم بالحجارة. لم تسجل إصابات في الحادث.

العام 1995

بتاريخ 1995/5/31، وبالقرب من الحاجز العسكري الإسرائيلي الموجود بجوار مستوطنة كفار يام، كان المواطن محمود اللحام (من سكان تل الجنان بمواصي خان يونس) يقود سيارته عائداً إلى بيته حين أمره

الجنود بالوقوف جانباً وطلبوا منه بطاقة هويته الشخصية. وأفاد المواطن اللحام للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أنه شاهد في تلك الأثناء عدداً من المواطنين الفلسطينيين يحتجزهم الجنود مرفوعي الأيدي في الشمس الحارقة وقاموا بتفتيشهم تفتيشاً دقيقاً قبل السماح لهم بالانصراف. وترجل محمود من سيارته استجابة لأوامر الجنود، ثم طلب منه الوقوف مرفوع اليدين ولكنه رفض ذلك. فقام أحد الجنود بضرب محمود بقدمه في معدته ضربة قوية، أوقعته أرضاً وقام جندي آخر بركله في ركبته، ثم تركوه. وفي هذه الأثناء كانت قد تجمعت في المكان عدة سيارات فلسطينية محملة بالخضار. وأفاد محمود أن الجنود قاموا بإفراغ حمولة السيارات ودفنوها بالرمال القريبة، ثم سمحوا للجميع بالانصراف.

بتاريخ 1995/6/18، كان المواطن محمود علي الأسطل يقود سيارته برفقة أطفاله متوجهاً إلى منزله في مواصي خان يونس بالقرب من مستوطنة جاني طال، في حوالي الساعة الثامنة مساءً. وعلى بعد نصف كيلومتر من الثكنة العسكرية القريبة من المكان، تفاجأ بوجود سيارة إسرائيلية نزل منها مستوطنان مسلحان، وتوجها نحو سيارته وأمره بالتوقف والنزول منها موجهين له الشتائم البذيئة. وقام المستوطنان بتفتيش المواطن الأسطل وسيارته، ثم ضرباه بأعقاب البنادق في بطنه، حيث وقع أرضاً وانهالا عليه بالضرب المبرح وانصرفا على وجه السرعة.

بتاريخ 1995/9/17، كان المواطن سليم مصطفى الدا (من سكان خان يونس) يقود سيارته بصحبة زوجته وأطفاله متوجهاً في رحلة عائلية إلى شاطئ البحر. وقرب الحاجز العسكري الإسرائيلي في طريق البحر، أوقف الجنود السيارة وأمروا سليم بإنزال الحمولة الزائدة من الأطفال والعودة بأربعة فقط إلى البيت، فرفض المواطن ذلك فقام أحد الجنود بضربه، وقام جندي آخر بضرب أحد أطفاله الذين بدءوا بالصراخ خوفاً من تصرف الجنود.

العام 1996

بتاريخ 1996/1/22، أطلق جنود الاحتلال النار باتجاه شابين عندما كانا يسيران على مقربة من الشارع المجاور لمستوطنة نتسر حزاني جنوب دير البلح. لم يصب الشابين بأذى وفرا هارين. وعلى الفور

لاحقهما الجنود وفتشوا البيوت والأراضي الزراعية، واعتقلوا عدداً من المواطنين، ولم يطلق سراحهم إلا بعد تدخل قوات الارتباط المشتركة.³⁹

بتاريخ 1996/7/12، اعتدى جنود الاحتلال بالضرب على المواطن عارف أبو شباب (من سكان خان يونس)، عندما كان متوجهاً بدراجته الهوائية إلى بيته عبر الطريق الترابي المحاذي لمستوطنة نتسر حزاني. فقد أوقفه ضابط الدورية الإسرائيلي وأخبره بعدم السير على الطريق المذكور والركوب معهم في السيارة العسكرية ومرافقتهم، ولكنه رفض. فقام أحد الجنود بتصويب سلاحه نحوه، وحاول الباقون اعتقال الشاب بالقوة، وأخذوا بضربه بقبضات أيديهم وبأعقاب البنادق. وتمكن المواطن أبو شباب من الهرب نحو دورية الارتباط المشتركة التي حضرت للتو، وأخبرهم بالأمر، وقدم بعد ذلك شكوى رسمية في مقر الارتباط العسكري غرب مخيم خان يونس.

بتاريخ 1996/7/16، بينما كان المزارع الفلسطيني ياسر العبادلة يعمل في أرضه الواقعة بمواصي خان يونس، حضر عدد من الجنود الإسرائيليين وقاموا باستفزازه ومنعوه من إشعال نار الكيروسين بالليل. وفي اليوم التالي عاد الجنود بقوة معززة واعتدوا بالضرب على المواطن باسل العبادلة الذي يعمل مزارعاً أيضاً بمواصي خان يونس.

بتاريخ 1996/8/31، في الساعة العاشرة والنصف مساءً، اقتحمت قوات الجيش الإسرائيلي بيت المواطن مروان النجار في منطقة تل الجنان بمواصي خان يونس، وقاموا بضربه مما أثار حفيظة ولده خليل الذي حاول الدفاع عن أبيه، إلا أنهم قاموا بضربه أيضاً. وقام الجنود بالعبث في محتويات البيت وتكسير أثاثه، وقامت زوجة مروان بالصراخ والاستغاثة حيث هب الجيران على صرخاتها، مما اضطر الجنود الخروج من البيت وبدءوا بإطلاق النيران بشكل عشوائي. وعلى الفور حضرت قوة معززة من الجيش (ما يقارب 150 جندي)، وحاول بعض الجنود اقتحام البيت مرة أخرى ولكن الأهالي تصدوا لهم فأطلقوا

³⁹ تقوم القوات الإسرائيلية في هذه المنطقة بعمليات تفتيش بين الحين والآخر بحثاً عن المطلوبين للسلطات الإسرائيلية. المصدر. وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان).

النيران صوبهم بشكل عشوائي، وتمكنوا من اقتحام البيت والعبث به مرة أخرى حتى حضرت قوات الارتباط في نفس الوقت وانتهى الموقف.

بتاريخ 1996/10/18، اعتقلت قوات من جنود الاحتلال كل من طلال جودة، فؤاد أبو زناد وأحمد حمودة، وثلاثتهم من سكان حي الأمل بمدينة خان يونس. تم اعتقال المواطنين الثلاثة أثناء عودتهم من عملهم في إحدى مستوطنات غوش قطيف بسبب عدم حيازتهم على بطاقات ممغنطة، وقدموا للمحكمة العسكرية الإسرائيلية بإيرز حيث حكمت على كل منهم بالسجن مدة ثلاثة أشهر، إضافة إلى غرامة مالية قدرها 500 شيكل.

بتاريخ 1996/10/18، توجه المواطن عدنان أبو العراج وأخوه عماد (من سكان خان يونس) للعمل في مستوطنة جان أور حيث كان بانتظارهما صاحب العمل الإسرائيلي قرب نقطة التفتيش الإسرائيلية (حاجز التفاح). وقد وقعت مشادة كلامية بين عماد وأحد الجنود، وحاول صاحب العمل الإسرائيلي التدخل، لكن الجندي منعه من ذلك. وأفاد عدنان للمركز الفلسطيني بأنه حاول إبعاد أخيه عن المكان خوفاً من تطور الموقف، وما أن ابتعد به مسافة أمتار قليلة حتى شعر برصاصة من الخلف تصيب كاحل رجله اليمنى. وعلى الفور قام عماد بنقل أخيه المصاب إلى المستشفى دون تدخل الجندي الذي وقف متفرجاً، وهنالك أجريت له الفحوصات اللازمة حيث أثبتت أن لديه كسر في الكاحل ووجود نزيف لم يستطع الأطباء السيطرة عليه. وفي تطور لاحق تم بتر قدم المصاب عدنان أبو العراج.

بتاريخ 1996/11/16، قامت قوة من الجنود الإسرائيليين المتواجدين على حاجز التفاح غرب خان يونس باعتقال المواطن عمر سلام دراوشة (من سكان حي الملاحه بمواصي خان يونس) عندما كان عائداً من السوق إلى بيته. وقد أخبر الارتباط العسكري الفلسطيني ذوي الشاب لدى مراجعتهم في مقر الارتباط بأنه متواجد في سجن المجدل.⁴⁰

⁴⁰ يتعرض المواطنون من سكان المناطق الصغرى، والذين سبق وأن اعتقلتهم قوات الاحتلال خلال الانتفاضة، للاعتقال بشكل متواصل على الحواجز العسكرية الإسرائيلية.

العام 1997

بتاريخ 1997/3/24، توجه المواطن أيمن حمد قشطة وأخوه محمد إلى أرضهم في منطقة مواصي رفح بواسطة عربة كارو. وعلى الحاجز العسكري الإسرائيلي، أوقفهما جنود الاحتلال ومنعهما من الدخول إلا بإحضار رخصة العربية. وبعد وقت قصير عاد المواطنان ومعهما الرخصة، ولكن لم يسمح الجنود لهما بالمرور. وقد اعترض المواطنان على تصرف الجنود الاستفزازي فواصلوا المسير، ولكن بدأ الجنود بإطلاق أعيرة نارية تحذيرية في الهواء. وأفاد المواطنان للمركز أنهما لم يتمكنوا من السيطرة على حمارهما نتيجة إطلاق النار، فأطلق الجنود النار باتجاههما. ونتيجة لذلك أصيب أيمن برصاصتين في الكتف والحوض نقل على إثرهما إلى مستشفى ناصر بخان يونس.

بتاريخ 1997/6/12، أصيب مواطنان برصاص قوات الاحتلال على مفرق غوش قطيف في القرارة خلال مواجهات مع الجيش والمستوطنين. فقد تجمع عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين في المكان احتجاجاً على إزاحة الستار عن نصب تذكاري لجندي إسرائيلي قتل في المكان خلال أحداث 1996/9/26

بحضور الوزير الإسرائيلي أريئيل شارون.⁴¹ وقد بدأ المواطنون برشق الحجارة مما أدى إلى تحطيم زجاج ثلاث سيارات تابعة للمستوطنين وسيارة عضو الكنيست الإسرائيلي بيني أيلون الذي تواجد في المكان. وعلى الفور رد المستوطنون بإطلاق النار صوب الشبان الفلسطينيين. ونتيجة إطلاق النار، أصيب كل من عبد الكريم الأسطل من القرارة بعيار ناري في الفخذ، وصالح يوسف مسمح بعيار ناري في الفخذ أيضاً، ونقل المصابان لمستشفى الشفاء بغزة.⁴²

وفي اليوم نفسه أيضاً، نظم المواطنون الفلسطينيون اعتصاماً سلمياً في دير البلح بالقرب من قطعة أرض تبلغ مساحتها نحو 70 دونماً غرب مستوطنة نيتسر حزاني، إلى الجنوب من منطقة البركة جنوب دير البلح. وكانت قوات الاحتلال قد أحاطت قطعة الأرض المذكورة بالأسلاك الشائكة. وقد أطلق أحد المستوطنين النار باتجاه المدنيين الفلسطينيين أمام أعين الجنود الإسرائيليين، مما أدى إلى إصابة الشاب

⁴¹ بتاريخ 1996/9/26، خرج آلاف المدنيين الفلسطينيين في مظاهرات سلمية ضد قوات الاحتلال في أنحاء عديدة من قطاع غزة، تركزت في المناطق المحاذية للمستوطنات وعلى محاور الطرق التي يسيطر عليها جنود الاحتلال وعلى المعابر الحدودية مع إسرائيل. اندلعت أعمال الاحتجاج على خلفية مقتل خمسة مدنيين فلسطينيين وإصابة العشرات منهم بجراح عندما أطلق جنود الاحتلال النار باتجاه المتظاهرين في عدد من مدن الضفة الغربية في اليوم السابق. وكانت المظاهرات قد اندلعت في الضفة الغربية بتاريخ 1996/9/25 احتجاجاً على قرار الحكومة الإسرائيلية فتح نفق أرضي يمر تحت الحرم القدسي الشريف. وبعد إطلاق قوات الاحتلال النار بكثافة باتجاه المدنيين العزل وباتجاه أفراد قوات الأمن الفلسطيني التي حالت دون وصول المدنيين إلى مواقع جنود الاحتلال، رد عدد من رجال الأمن الفلسطيني على إطلاق النار، ويبدو أن الجندي الإسرائيلي قد قتل جراء ذلك. وبلغت الحصيلة الإجمالية لهذه المواجهات سقوط 65 فلسطينياً وضابط مصري تواجد في الجانب المصري من الحدود وقت الأحداث. وقدر عدد المصابين بأكثر من 1600 مصاباً.

⁴² بتاريخ 1997/6/12 أيضاً، صدت السلطات الإسرائيلية من إجراءاتها القمعية حيث أطلقت الأعيرة النارية والمطاطية وقنابل الغاز المسيل للدموع على جموع المواطنين الذين احتشدوا في منطقة أم القريص برفح (وهي ليست ضمن المناطق الصفرية) احتجاجاً على قيام السلطات الإسرائيلية بمصادرة أراضي في المنطقة. وقد أصيب خلال الأحداث الدكتور فؤاد النحال بإصابة خطيرة في صدره، كما أصيب وليد عفانة برصاصة أصابت قشرة رأسه. وخلال الأحداث أيضاً توفي المواطن عبد الكريم القريناوي 58 عاماً من مخيم البريج، بعد أن أصيب بحالة إغماء نتيجة لاستنشاق الغاز، حيث تدهورت حالته الصحية وأصيب بنوبة قلبية حادة.

محمد إسماعيل السلقاوي في قدمه . وفي تطور لاحق ، أقدم عدد من المستوطنين المسلحين على القيام بأعمال التجريف ، فتصدى لهم المواطنون وقاموا بنصب خيمة اعتصام . وعلى الفور حضرت قوة من الجيش الإسرائيلي للمكان ، وقاموا بالاعتداء على المواطنين محاولين طردهم من الموقع وأطلقوا باتجاههم الرصاص وقنابل الغاز المسيل للدموع ، مما أدى إلى إصابة الشاب ماهر عبد المنعم العصار (16 عاماً من سكان البركة ، جنوب دير البلح) برصاصة في القلب توفي على أثرها مباشرة.⁴³

بتاريخ 1997/12/5 ، توجه عدد من أهالي محافظة رفح للصلاة فوق الأرض المنوي مصادرتها في منطقة تل زعرب . وقد وصلت إلى المكان قوة تضم أكثر من 50 جندياً من قوات الاحتلال ومنعوا المواطنين من الصلاة . وأطلق الجنود قنابل الغاز المسيل للدموع واعتدوا بالضرب على عدد من المواطنين . وبدأ الشبان بإلقاء الحجارة ضد الجنود الذين ردوا بإطلاق النار بشكل عشوائي ، مما أدى إلى إصابة الطفل أحمد حجازي برصاصة مطاطية بالحلق أحدثت تهتك في الجهة اليسرى من الحلق ، وكان في تلك الأثناء يلعب مع مجموعة من الأطفال فوق سطح بيتهم القريب من المنطقة . كما أصيب في الأحداث المصور الصحفي زكريا أبو الجبين مصور وكالة أسوشيتد برس بكسر في الرسغ والإصبع نتيجة تعرضه للضرب من قبل الجنود الإسرائيليين . وأصيب أيضاً الشاب إياد العبد الهمص بكسر في الركبة اليسرى وأدخل قسم العظام في مستشفى ناصر ، والفتى رامي مصباح أبو قورة (16 سنة) بجروح في ساقه اليسرى جراء إصابته بقنبلة غاز.⁴⁴

وفي نفس اليوم ، تصدى المواطنون لعدد من المستوطنين كانوا يقومون بتجريف 8 دونمات من أرض المواطن صالح زعرب ، تقع في تل الجنان بمواصي خان يونس في القطعة رقم 91 القسيمة 1 . وقد تدخل الجنود الإسرائيليون على الفور واعتدوا على عدد من المواطنين بالضرب واعتقلوا أربعة منهم . المعتقلون هم كل من وحيد زعرب ، رائد زعرب ، عادل زعرب ، محمد زعرب ، وقد تم وضعهم جميعاً في مركز شرطة

⁴³ أنظر بيان المركز الصادر بتاريخ 97/7/2 .

⁴⁴ يعتبر تل زعرب من المناطق الأثرية في المنطقة ، وقد عثرت السلطات الإسرائيلية في التل على آثار تعود لعهود قديمة وقامت بنقلها إلى داخل الأراضي الإسرائيلية.

مستوطنة (نفيه دكاليم)، وفي اليوم التالي أفرج عنهم بعد إجبارهم على التوقيع على تعهد بعدم دخول الأرض.

بتاريخ 1997/10/30، أطلقت قوات الجيش الإسرائيلي النار على مسيرة طلابية نظمها طلبة مدرسة هارون الرشيد واتجهت بالقرب من موقع عسكري إسرائيلي إلى الغرب من حي الأمل بخان يونس. وقد أصيب كل من المدرس فريد أبو معمر برصاصة بلاستيكية في الوجه، والطالب محمود هيكل برصاصة مطاطية في البطن، نقلوا على إثرها إلى مستشفى ناصر بخان يونس.

بتاريخ 1997/11/9، اعتدى الجنود الإسرائيليون المتواجدون على حاجز التفاح غرب مخيم خان يونس بالضرب المبرح على الشاب رائد خميس زعرب لدى توجهه إلى منطقة المواصي، بحجة أنه لم يكن بحوزته بطاقة هوية شخصية. وقد أغمي على الشاب زعرب نتيجة الضرب، وتم احتجازه حوالي ساعتين لديهم. وبعد حضور قوات الارتباط المشترك نقل إلى مستشفى ناصر بخان يونس وأجريت له الفحوص الطبية اللازمة، حيث ثبت أن لديه تورم في خصيته ورضوض في جميع أنحاء جسمه نتيجة الضرب.⁴⁵

العام 1998

بتاريخ 1998/1/15، قام جنود الاحتلال الإسرائيلي المتواجدون على الحاجز الجنوبي لمستوطنة كفار داروم بإطلاق النار صوب سيارة فلسطينية كانت تتجه نحو الجنوب عبر الطريق العام. وأدى ذلك إلى إصابة سائق السيارة أحمد البيوك من خان يونس برصاصة في قدمه اليسرى نقل على إثرها لمستشفى ناصر بخان يونس. وتأتي هذه العملية على خلفية إدعاء الجنود الإسرائيليون بأن السائق لم يطع أمر التوقف على الحاجز.

⁴⁵ يتعرض المواطنون لاستفزازات يومية على حاجز التفاح العسكري الذي يمثل مصدر معاناة حقيقية من شدة ما يلاقيه المواطنين من تنكيل وضرب وإهانة، وقد قدمت العديد من الشكاوي للارتباط الفلسطيني الذي بدوره نقلها لنظيره الإسرائيلي ولكن دون جدوى. (المصدر. وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان).

بتاريخ 1998/1/16، أطلق الجنود الإسرائيليون المتواجدون على حاجز التفاح النار على الشاب علاء شحدة أبو موسى مما أدى إلى إصابته بكسر في قدمه اليسرى.

بتاريخ 1998/1/22، أطلقت القوات الإسرائيلية المتواجدة على حاجز التفاح نيرانها صوب المواطنين الذين تجمعوا احتجاجاً على مصادرة الأرض في منطقة المواصي. وأدى إطلاق النار إلى إصابة كل من: (1) خالد صيام (19 عاماً)، أصيب بجروح طفيفة نتيجة إلقاء قنبلة صوت؛ (2) محمود المصري (12 عاماً)، أصيب بعيار مطاطي في الجهة اليسرى من الأنف؛ (3) نائل حمدان (14 عاماً)، أصيب بعيار مطاطي في رأسه؛ (4) عمار بريكة (13 عاماً)، أصيب بعيار مطاطي في الرأس.

وفي اليوم التالي، استمرت المواجهات وأطلق جنود الاحتلال الأعيرة النارية والمطاطية وقنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه المواطنين. وأصيب في الأحداث كل من: (1) إسماعيل وادي (17 عاماً)، أصيب بعيار ناري اخترق البطن وجزء من المعدة وقدرت حالته بأنها خطيرة؛ (2) محمود حمدان زعرب (8 أعوام)، أصيب بعيار مطاطي في الرأس؛ (3) أسامة أبو موسى (17 عاماً)، أصيب بعيار مطاطي في الرأس؛ (4) حمودة شراب (15 عاماً)، أصيب بعيار مطاطي في الركبة اليسرى؛ (5) نعيم الزرابي (22 عاماً)، أصيب بجروح في ظهره نتيجة إلقاء قنبلة غاز.

بتاريخ 1998/3/15، توجه المواطن محمد سعيد دهمش (16 عاماً من منطقة البركة جنوب دير البلح) بصحبة زميله يونس عبد الغني لرعي الأغنام كالمعتاد في منطقة الأحراش المحاذية لمستوطنة نتسرحزاني. وأفاد دهمش للمركز أن أحد المستوطنين قد قام بمطاردتهم، وتمكن زميله من الهرب بينما أمسك المستوطن به وكال له اللكمات على وجهه.

بتاريخ 1998/3/26، اعتدى عدد من الجنود الإسرائيليين المتواجدين على الحاجز العسكري الواقع على مشارف مواصي رفح بالقرب من الشارع الرئيسي المؤدي إلى البحر بالضرب والشتم على الشابين ياسر وفضل عاشور وأوقفوهما جانباً من الساعة الثالثة عصراً حتى الساعة السابعة مساءً.

صدم المواطنين من قبل سيارات الجيش والمستوطنين

يجوب المستوطنون والجنود الإسرائيليون منطقة المواصي بواسطة سياراتهم بسرعة جنونية، مما يؤدي إلى إصابة المواطنين الفلسطينيين نتيجة السرعة والإهمال والاستهتار بأرواحهم. وفي أحيان أخرى يتعرض المواطنون لعمليات الصدم بشكل متعمد. ومنذ تطبيق اتفاقية التسوية المرحلية في مايو 1994، وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 14 حالة دهس لمواطنين فلسطينيين من قبل المستوطنين أو الجنود الإسرائيليين كان نتيجتها مقتل أربعة مواطنين فلسطينيين وإصابة العشرات.

العام 1994

بتاريخ 1994/6/27، صدمت سيارة يقودها مستوطنة إسرائيلية عربية كارو محملة بالخضار بينما كانت تسير على الطريق قرب مستوطنة نفيه دكاليم في منطقة مواصي خانيونس، مما أسفر عن إصابة الشابين ياسين شراب 20 عاماً ومحمد عبد الحميد الأغا 17 عاماً (وكلاهما من خانيونس) برضوض في أنحاء جسمهما.

بتاريخ 1994/7/14، صدمت سيارة إسرائيلية من نوع فولكس فاجن يقودها مستوطن إسرائيلي عربية كارو يستقلها مواطنون فلسطينيون كانت تسير على الطريق قرب مستوطنة نفيه دكاليم، مما أدى إلى مقتل المواطنة رحمة حسن السلوت 45 عاماً وإصابة أبنائها وائل 15 عاماً ورامز 8 سنوات وبشرى 6 سنوات وبلال 3 سنوات بجراح خطيرة.

بتاريخ 1994/8/6، أصيب المواطنون علي محمد اليازوري 63 عاماً، وزوجته سعدة اليازوري 57 عاماً، وابنه محمد 32 عاماً، وحفيديه نداء 4 أعوام، وعادل 3 أعوام، (وهم من مخيم خانينونس) برضوض مختلفة في أجسامهم نتيجة تعرض عربة الكارو التي كانوا يستقلونها على طريق مستوطنة نفيه دكالم للصد من قبل سيارة أحد المستوطنين الذي كان يسير بسرعة فائقة أدت إلى إلقاء العربة والركاب على جانب الطريق مسافة سبعة أمتار. وقد حاول المستوطن الهرب من المكان حيث حصلت مشادة كلامية بينه وبين علي اليازوري مما استدعى حضور دورية عسكرية إسرائيلية التي استدعت بدورها سيارة إسعاف عسكرية عالجت المصابين ميدانياً، وبعد لحظات حضرت قوات من الارتباط الإسرائيلي الفلسطيني المشترك، وسيارة إسعاف فلسطينية نقلت المصابين إلى مستشفى ناصر بخانينونس.

بتاريخ 1994/8/24، صدمت سيارة إحدى المستوطنين (التي كانت تسير بسرعة فائقة على طريق مستوطنة نفيه دكالم) عربة كارو كان يستقلها عدد من المزارعين الفلسطينيين العائدين إلى بيوتهم من بحر خانينونس مما أدت إلى إصابة كلاً من حاتم أبو عبيد 16 عاماً برضوض في الصدر والظهر، وحسن الشبراوي 11 عاماً رضوض في اليد، وأشرف الشبراوي 10 أعوام رضوض في اليد، وعبد الحميد الشبراوي 17 عاماً رضوض في الرجل وجرح بسيط في الرأس، يوسف الصاوي 42 عاماً جرح في الأذن، هشام الصاوي 17 عاماً جرح في الجبين، ورائد الصاوي 16 عاماً رضوض في اليد اليسرى، وقد حاول المستوطن الهرب من مكان الحادث غير أن يقظة بعض السائقين الفلسطينيين حالت دون ذلك، وحضرت على الفور قوات من الارتباط الإسرائيلي الفلسطيني المشترك وباشرت في التحقيق.

بتاريخ 1994/11/21، صدم جيب عسكري إسرائيلي المواطنة نعامة عبد ربه خلف الله من سكان مخيم خان يونس عندما كانت في طريقها إلى منزلها من بحر خان يونس بالقرب من مستوطنة (نفيه دكالم). وكانت إصابة المواطنة طفيفة، وأفادت للمركز أنها شعرت بدوار في رأسها نتيجة الحادث ولم يقيم الجنود الإسرائيليون بإسعافها وانصرفوا على الفور هرباً من المكان. وبعد فترة قصيرة حضرت دورية ارتباط فلسطينية ورأتها في المكان وعملوا لها الإسعافات الأولية ومن ثم تم نقلها للمستشفى، حيث تبين أنها أصيبت برضوض في يدها اليسرى.

العام 1995

بتاريخ 1995/7/14، صدمت سيارة إسرائيلية (من نوع فولكس فاجن يقودها مستوطن بسرعة فائقة) الشاب مازن عطوة الشاعر على الطريق بالقرب من مستوطنة نفيه دكاليم إلى الغرب من خان يونس مما أدت إلى مقتله على الفور.

بتاريخ 1995/11/5، في حوالي الساعة الخامسة والنصف صباحاً كان المواطن سمير الوديدي يقود سيارته متوجهاً من بيته الواقع في مخيم الملاحه بمواصي خان يونس إلى مدينة خان يونس برفقة زوجته وأطفاله. وأفاد المواطن الوديدي أن أحد المستوطنين الذي كان يقود سيارته بسرعة جنونية قد صدمه من الخلف. وعلى الفور نزل المستوطن الذي يقود السيارة ووجه مسدسه الشخصي صوب المواطن. ووصلت للمكان دورية إسرائيلية يستقلها أربعة جنود نزلوا من الجيب وبدءوا بضرب المواطن. وفي هذه الأثناء انصرف المستوطن إلى مستوطنة (نفيه دكاليم) المجاورة، وبقي الجنود الذين أمروا المواطن الوديدي بإبراز بطاقته الشخصية وقاموا بتفتيش السيارة بعد إنزال الزوجة والأطفال منها، ومن ثم اعتدوا عليه بالضرب وانصرفوا.

بتاريخ 1995/11/21، كان الطفل محمود فوزي اللحام وأربعة تلاميذ من زملائه في طريقهم من مدرستهم باتجاه منطقة مواصي خان يونس. وقد صدمت سيارة أحد المستوطنين تسير بسرعة جنونية الطفل اللحام من الخلف وألقت به على مسافة 45 متر تقريباً، كما أفاد شهود عيان للمركز. وقد توقفت سيارة المستوطن على بعد 20 متراً من الحادث، وقام أحد المواطنين الذي تواجد في المكان يدعى أبو أشرف بربخ بالاتصال بقوات الارتباط. وعلى الفور حضرت قوات من الشرطة الفلسطينية وعدد من الجنود الإسرائيليين الذين اتصلوا بأطباء إسرائيليين حضروا إلى المكان. وقام الأطباء بعمل الإسعافات الأولية للطفل، وتم استدعاء طائرة مروحية للمكان قامت بنقل الطفل لمستشفى سوروكا الإسرائيلي في بئر السبع. واعتقلت الشرطة الإسرائيلية المستوطن للتحقيق معه. وفي حوالي الساعة السادسة مساءً من نفس اليوم حضر ضابط في الارتباط الفلسطيني لبيت الطفل وأخبر أهله بأنه توفي. تم تشييع الطفل بتاريخ

1995/11/23، حيث احتج المواطنون بعد التشييع على كثرة الحوادث من هذا النوع، وطالبوا ببناء مدرسة في المنطقة حفاظاً على أرواح الأطفال الذين يتعرضون لمثل هذه الحوادث. وحتى الآن لم تعلن نتائج التحقيق مع المستوطن من قبل الشرطة الإسرائيلية.

العام 1996

بتاريخ 1996/7/28، كان المواطن وسام أنيس بربخ (من سكان خان يونس)، راكباً فرسه يرافقه طفله متوجهين إلى بحر خان يونس، عندما قابلتهما شاحنة إسرائيلية بالقرب من مستوطنة نفيه دكاليم بسرعة بشكل جنوني، وقامت بدهس الحصان وانصرفت بسرعة. وقد وقع الحصان والطفل فوق الشاب بربخ، حيث أدى الحادث إلى كسر في رجل الحصان اليمنى وأصيب المواطن بكسر في رسغ يده وأجريت له عملية في المستشفى ولم يصب الطفل بأذى.

العام 1997

بتاريخ 1997/5/5، كان الطفل ممدوح سليمان أبو شلوف ترافقه أخته وطفلين آخرين عائدين من مدرستهم الابتدائية في تل السلطان إلى بيوتهم في مواصي رفح. وفي تلك الأثناء، صدمت سيارة عسكرية إسرائيلية الطفل أبو شلوف من الخلف، ونقل إلى مستشفى ناصر بخان يونس حيث ثبت أن لديه كسر في رجله اليمنى ورضوض في أنحاء مختلفة بجسمه.

بتاريخ 1997/6/12، قام مستوطن إسرائيلي بدهس الشاب سامي عايش العماوي (من سكان دير البلح) على مفترق طريق كيسوفيم بالقرارة، مما أدى إلى إصابته بكسور في جسمه. وقد فر المستوطن من المكان دون أن يقوم بإسعافه.

بتاريخ 1997/10/10، كان الفتى محمود عبد الله المجايدة يقود دراجته الهوائية على مفرق الشارع المؤدي إلى شاطئ البحر بخان يونس (طريق مستوطنات غوش قطيف). وفي هذه الأثناء دهسه مستوطن إسرائيلي كان يقود سيارته على الطريق، وأصيب الفتى برضوض في جسمه.⁴⁶

العام 1998

بتاريخ 1998/5/1، دهس أحد المستوطنين الذي كان يقود سيارته بسرعة فائقة المواطن هاني صلاح أبو حجاج (18 عاماً من خان يونس) وأرداه قتيلاً. وقع الحادث على الطريق المؤدية إلى مستوطنة كيسوفيم، وأصيب أبو حجاج بجراح بالغة نقل على إثرها إلى مستشفى ناصر بمدينة خان يونس، إلا أنه فارق الحياة بعد دقائق من وصوله المستشفى. وحسب مصادر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تم التحقيق مع المستوطن في مقر قوات الارتباط، ولم يعرف حتى الآن ما إذا تمت متابعة الأمر وتقديم المستوطن للقضاء.

بتاريخ 1998/6/14، صدمت سيارة مستوطن إسرائيلي -كانت تسير بسرعة كبيرة على طريق مستوطنات غوش قطيف - سيارة يقودها المواطن محمود أبو حنونة، مما أدى إلى إصابته برضوض في جسمه. كما أصيب في الحادث الطفلان أحمد مخيمر (8 سنوات)، وطفه مخيمر (15 سنة) اللذان كانا بداخل السيارة بجروح بالغة نقلوا على إثرها إلى مستشفى ناصر بخان يونس.

اقتحام مرافق الصيادين

يتعرض الصيادون الفلسطينيون في رفح وخان يونس لأشد وأقسى أنواع المعاناة، بسبب تضيق الخناق عليهم من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي ترفض تطوير البنية التحتية لقطاع الثروة السمكية في المنطقة الصفراء. فبالرغم مما سمحت به اتفاقية التسوية المرحلية من بناء وتوسيع أرصفة الصيادين،

⁴⁶ قام المستوطن نفسه بالاتصال بإسعاف إسرائيلي وقد حضر للمكان وقاموا بإجراء الإسعافات الأولية للطفل. (المصدر. وحدة البحث الميداني، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان).

والمرافق العامة مثل مكاتب ومخازن ومرافق وتخزين باردة، إلا أن السلطات الإسرائيلية تمنع البناء وتطوير البنية التحتية وإنشاء الأرصفة التي تساعد الصيادين على التطوير من إمكانياتهم في الصيد.

كما تعتمد قوات الاحتلال بين الحين والآخر إلى ملاحقة الصيادين واقتحام المرفئ والاعتداء بالضرب على الصيادين. وقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان العديد من حالات اقتحام المرفئ الفلسطينية من قبل قوات الاحتلال، وقعت جميعها في رفح وخان يونس خلال العامين 97-1998.⁴⁷

العام 1997

بتاريخ 1997/3/27، تم ملاحقة الصيادين، أيمن البردويل، وعصام الندى، وإبراهيم البردويل، ومحمد بصله، وخليل البردويل، وصبحي أبو شلوف، وجميعهم من رفح، من قبل البحرية الإسرائيلية في عرض البحر حيث تمكنوا من الفرار ولجأوا للشاطئ، لكن دورية إسرائيلية قامت بمحاصرة المرفأ والبحث عنهم.

بتاريخ 1997/11/15، اقتحمت قوة من الجيش الإسرائيلي مرفأ رفح واعتدت بالضرب على الصيادين علي ومحمد البردويل. وقد تدخل عدد من أفراد الشرطة البحرية الفلسطينية وحاولوا منع الجنود من القيام بضربهما واعتقالهما، لكن الجنود الإسرائيليين اعتدوا بالضرب أيضاً على أحد أفراد الشرطة البحرية. وبعد حضور قوات الارتباط العسكري، اقتيد الثلاثة إلى مقر الارتباط العسكري المشترك بخان يونس وتم استجوابهم، ومن ثم أطلق سراحهم.

بتاريخ 1997/11/19، لاحق جنود الاحتلال عدداً من الصيادين وحاصروهم في مرفأ رفح واعتدوا عليهم بالضرب.

⁴⁷ لا يتعرض هذا التقرير لجميع الانتهاكات الإسرائيلية ضد الصيادين الفلسطينيين، إنما الانتهاكات في المناطق الصفراء ذات العلاقة بالصيادين. ويعكف المركز حالياً على إعداد تقرير آخر يجمع الانتهاكات ضد الصيادين في الفترة بين مايو 1994 وحتى ديسمبر 1998.

بتاريخ 1997/12/16، اقتحم جنود الاحتلال مرفأ خان يونس وقاموا بتفتيشه وتفتيش اللنشات والثلاجات ومضايقة الصيادين. وفي اليوم التالي كرر الجنود الإسرائيليون نفس الحادثة واقتحموا أيضاً سوق الصيادين على الشاطئ أيضاً.

بتاريخ 1997/12/22، اقتحم جنود الاحتلال مرفأ رفح، وقاموا بتفتيش المكان وباستفزاز الصيادين. وقد تكرر الأمر نفسه في التاسع والعشرين من الشهر نفسه.⁴⁸

العام 1998

بتاريخ 1998/1/12، اقتحمت قوة من الجيش الإسرائيلي مرفأ رفح بعد ملاحقة الصيادين عبد الهادي القن وولده محمد، واعتدت بالضرب على محمود القن ووالدته مريم اللذين تواجدا في المكان، حيث نقلوا إلى مستشفى ناصر نتيجة الضرب المبرح.

بتاريخ 1998/1/18، اقتحمت قوة من الجيش الإسرائيلي مرفأ رفح مرتين. وقد حاول جنود الاحتلال في المرة الأولى اعتقال الصيادين جمال ومحمد بصله لولا تدخل قوات الارتباط الفلسطيني التي حضرت على الفور للمكان. وفي المرة الثانية اعتدى الجنود بالضرب على الصيادين مسلم أبو شلوف ومحمد عبد الهادي القن. وفي اليوم التالي حاول الجنود اعتقال الصيادين علي وإسماعيل البردويل، بعد محاصرتهم المرفأ لولا تدخل قوات الارتباط الفلسطيني التي تواجدت في المكان.

بتاريخ 1998/1/22، اقتحم جنود الاحتلال مرفأ رفح مجدداً، وأطلقوا النار باتجاه مباني الصيادين. وبتاريخ 1998/1/30، اقتحم الجنود مرفأ رفح مرة أخرى، واعتدوا بالضرب على الصيادين إبراهيم وأيمن البردويل.

⁴⁸ الممارسات الإسرائيلية ضد صيادي الأسماك خلال عام 98، قسم الثروة السمكية، وزارة الزراعة الفلسطينية.

خلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جزء مهم من الأرض الفلسطينية في قطاع غزة، وهي المناطق الصفراء التي تشكل ما مساحته 15650 دونم⁴⁹ من مساحة قطاع غزة الإجمالية، وبتركيز خاص على منطقة المواصي بخان يونس ورفح اللتين تشكلان حوالي 70٪ من نسبة مساحة المناطق الصفراء بالقطاع. وقد حاولنا من خلال دراستنا هذه إبراز الظروف المأساوية التي يعيشها سكان هذه المناطق في ظل تواصل انتهاكات قوات الاحتلال ومجموعات المستوطنين لحقوق الفلسطينيين، وحرمان المنطقة من أبسط الحقوق الإنسانية الأساسية التي تتمثل في حقهم بالمشرب والمسكن وتلقي العلاج والتعليم وحرية الحركة.

لقد دأبت السلطات الإسرائيلية منذ اليوم الأول لتوقيع اتفاقية التسوية المرحلية على تغيير ملامح الأرض الفلسطينية عبر غرس كتل استيطانية جديدة في المناطق الصفراء، ومصادرة أراضٍ إضافية، وحرمت السكان الفلسطينيين من حقهم في التطوير في البنية التحتية، وضربت حصاراً جغرافياً على سكان المواصي لفصلهم وقطع تواصلهم مع المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة. كما مارست سلطات الاحتلال انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الفلسطيني في تلك المناطق كجزء من الجهد الإسرائيلي المتواصل لحمل السكان الفلسطينيين على الرحيل وإفراغ الأرض من أهلها لصالح التوسع الاستيطاني. والحقيقة أن اتفاقيات التسوية المرحلية قد ساهمت وبشكل فعال في إفراز هذا الواقع من خلال إعطاء السلطات الإسرائيلية حق السيادة الأمنية في المناطق الصفراء واقتصار السيادة الفلسطينية على الصلاحيات المدنية والإدارية. فقد ترك هذا الأمر الباب مفتوحاً لهيمنة سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتفردتها الكامل في اتخاذ كافة التدابير اللازمة والتي تراها ضرورية لتنفيذ مخططات التهويد والسيطرة على الأرض الفلسطينية.

إن استمرار السيطرة الأمنية الإسرائيلية وضعف الصلاحيات الفلسطينية في المناطق الصفراء بشكل عام، ومنطقة المواصي بشكل خاص، جعل المدنيين الفلسطينيين فيها يعانون نوعاً من العزلة الجغرافية الحقيقية التي أثرت بدورها على مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحرمتهم من

⁴⁹ وثائق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

امتيازات اكتسبتها باقي المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في قطاع غزة. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يشدد على ضرورة إيلاء أقصى درجات الاهتمام بموضوع المناطق الصفراء على المستويين الرسمي والشعبي ، وبذل كافة الجهود لتخفيف المعاناة التي يعيشها آلاف المدنيين هناك بسبب ممارسات قوات الاحتلال وانتهاكاتهما المتواصلة هناك.

ملحق رقم (1) : المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة

المساحة بالدونمات	عدد السكان	الموقع	سنة التأسيس	المستوطنة
4 7	3 0	بيت لاهيا	1 9	إيلي سيناى
1 8	7 0	بيت لاهيا	1 9 9	دوغيت
1 .	5 5	بيت لاهيا	1 9	نيسانيت
2 .	2 2	غزة أرض أبو مدين	1 9	نتساريم
3 1	2 0	دير البلح	1 9	كفار داروم
2 .	2 8	خانيونس	1 9	نيتسر حزاني
1 .	2 .	خانيونس	1 9	نفيه دكاليم
2 .	4 0	خانيونس	1 9	جاني تال
2 .	2 5	خانيونس	1 9	قطيف
1 7	2	خانيونس	1 9	تل قطيف
1 .	2 8	خانيونس	1 9	جان أور
	9	خانيونس	1 9	كفار يام
1 .	2 5	خانيونس	1 9	جديد
5 6	1 2	رفح	1 9	رفيح يام
1 .	2 2	رفح	1 9	بدولح
1 .	8 5	رفح	1 9	بيت سديه
1 .	4 5	رفح	1 9	بني عتصمونا
1 .	1 5 0	رفح	1 9	موراج
2 2	5 .			المجموع

ملحق رقم (١): المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة

المستوطنة	سنة التأسيس	الموقع	عدد السكان	المساحة بالدونمات
إيلي سيناى	١٩٨٣	بيت لاهيا	٣٠٠	٤٧٨
دوغيت	١٩٩٠	بيت لاهيا	٧٠	١٨٠
نيساتيت	١٩٨٤	بيت لاهيا	٥٥٠	١,٦٢٠
نقاريم	١٩٨٤	غزة أرض أبو مدين	٢٢٠	٢,٢٠٠
كفار داروم	١٩٧٠	دير البلح	٢٠٠	٣١٧
نيتسر حزاني	١٩٧٧	خانيونس	٢٨٠	٢,٠٥٠
نفيه دكليم	١٩٨٣	خانيونس	٢,٠٠٠	١,٩٤٣
جاني تال	١٩٧٩	خانيونس	٤٠٠	٢,١٩٣
قطيف	١٩٨٦	خانيونس	٢٥٠	٢,٠٥٠
تل قطيف	١٩٩٢	خانيونس	٢	١٢٦
جان أور	١٩٨٣	خانيونس	٢٨٠	١,٦٩٢
كفار بيم	١٩٨٤	خانيونس	٩	
جديد	١٩٨٢	خانيونس	٢٥٠	١,٤٧٠
رفيح يام	١٩٨٦	رفح	١٢٠	٥٦٨
بنولح	١٩٨٦	رفح	٢٢٠	١,٤٥٦
بيت سديه	١٩٨٩	رفح	٨٥	١,٥١٨
بني عثمونا	١٩٧٩	رفح	٤٥٠	١,٥٠٠
موراج	١٩٧٢	رفح	١٥٠	١,٢٢٩
المجموع			٥,٩٣٦	٢٢,٦٤٠